



العنوان

دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 الى 2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

مقلاتي عادل

لجنة المناقشة :

طبيي الطيب

جواب الله مصطفى

د. رابح بلعباس

أستاذ مساعد (ب)

أستاذ محاضر (ب)

أستاذ محاضر (أ)

رئيسا

مناقشا

مشرفا

السنة الجامعية

2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُكْرًا وَاعْرِافًا

بسم الله والحمد لله اللهم لك الحمد ولك الثناء ولك الفضل ولك

المنى على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل . وبه تتقدم بحزب

الشكر إلى :

الأستاذ المشرف د . راجح بلعباس

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد .

المحتويات	
الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر وعرفان
أ - د	مقدمة
الفصل الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
07	المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
07	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
09	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي و أنواعه
14	المبحث الثاني: نظرية النمو الاقتصادي
15	المطلب الأول: النمو عند الكلاسيك
19	المطلب الثاني: النمو عند الكنزيين
22	المطلب الثالث: النمو المتوازن والغير المتوازن
24	المبحث الثالث: النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي
24	المطلب الأول: نموذج روي هارود و ايفسي دومارو
28	المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو (نموذج روبرت سولو 1956)
31	المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (نموذج AK)
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني واقع الاقتصاد الجزائري	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
37	المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر 1990-2011
42	المطلب الثاني: تقييم فترة الاصلاحات الاقتصادية
49	المطلب الثالث: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية
58	المبحث الثاني: اتجاهات البطالة والتضخم
58	المطلب الأول: تطور معدلات البطالة
66	المطلب الثاني: علاقة البطالة بالتضخم والناتج الداخلي الخام
81	خلاصة الفصل

الفصل الثالث	
دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي	
83	تمهيد
84	المبحث الأول: دراسة خصائص المتغيرات
84	المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية
91	المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ
93	المطلب الثالث: تطبيق طريقة نماذج تصحيح الخطأ وتحليل النتائج
94	المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات
94	المطلب الأول: الناتج الداخلي الخام
96	المطلب الثاني: مخزون رأس المال
98	المطلب الثالث: العمالة
99	المبحث الثالث: محاولة بناء نموذج للناتج الداخلي الخام (1990-2012)
99	المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة GDP
100	المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج المقترح
100	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتقييم النتائج
106	المطلب الرابع: تشخيص النموذج المقدر
111	خلاصة الفصل
113	خاتمة
115	قائمة المراجع

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية	08
02	توزيع القيمة المضافة على أهم القطاعات خلال الفترة 1984-1971	40
1-2	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1989-1980	41
2-2	تطور نسبة النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1989-1980	42
03	معدلات النمو في اجمالي الناتج المحلي للفترة 1998-1993	43
1-3	الميزان الكلي للميزانية العامة	44
2-3	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1999-1993	44
3-3	تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية	45
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-1994	47
05	معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2000	51
06	الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر	56
1-6	بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية	57
07	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-1970	94
1-7	تطور نسبة النمو السنوية للناتج الداخلي الخام	95
08	تطور مخزون رأس المال خلال الفترة 2009-1970	96
1-8	تطور نسبة النمو السنوية لمخزون رأس المال للفترة 2009-1970	97
09	تطور العمل خلال الفترة 2009-1970	98
1-9	تطور نسبة النمو السنوية للعمالة 2009-1970	99
10	تقدير معادلة الانحدار باستخدام برنامج Eviews	101
1-10	المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج	103
11	تقدير النموذج بعد إسقاط معامل الواردات والاتفاق العام باستخدام برنامج Eviews	103

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل بياني لوضع معادلة صولو	30
02	تفاعل كل من النمو الناتج للبطالة والتضخم فيما بينهم	67
03	منحنى فيليبس	69
04	السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة وفي معدل التضخم	70
05	البطالة والنمو الاقتصادي (و،م،أ) بين 1790-2005	78
06	التمثيل البياني لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1970-2009	95
07	منحنى بياني يوضح تطور مخزون رأس المال خلال فترة 1970-2009	97
08	منحنى بياني يوضح تطور العمالة للفترة 1970-2009	98
09	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون	107
10	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج	108
11	اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي	109
12	دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للنموذج	110

أَلَمْ يَكُنْ
مَعَكُمْ
أَلَمْ يَكُنْ

مقدمة:

إن النمو الاقتصادي على أي مجتمع آثار إيجابية إذ ارتفاعه يساهم بشكل عام في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي مما دفع الدول جميعا جعله الهدف الرئيسي والمحوري هو الرقي بالنمو الاقتصادي إلى مستويات عالية .

وعلى مر السنين وتفاوت الأزمنة تعددت النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي مما يبين مدى أهميته بحيث اختلفت هذه النظريات في تحديد أهم المحددات المؤثرة بالنمو الاقتصادي إلا أن الدراسات الحديثة تطرقت إلى بعض المحددات دون غيرها باعتبار أن لها دور محوري ورئيسي في تفسير النمو الاقتصادي حيث رجت الصادرات والانفاق الحكومي والتطورات المالية والتقدم التقني بأن تنال على الجزء الأكبر في التفسير .

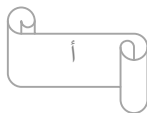
في ظروف التطور الاقتصادي والتقدم العالمي لم يعد هناك خيار للمواكبة سوى زيادة الكفاءة الاقتصادية في مجالات الانتاج والاستثمار ومن هنا تبرز أهمية تحسين جودة السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص والعام في زيادة الصادرات وتحسين قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية.

وامتاز الانفاق الحكومي بتأثيره المباشر على المتغيرات الاقتصادية مما جهلته من العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي بحيث وجه الانفاق بما يكفل استمرارية رفع معدلات النمو.

يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو إذ يؤثر في النمو من جانبيين في كونه جزءا أساسيا من الطلب الكلي إذ أنه يساهم مباشرة في تحفيز الانتاج المحلي، وثانيا وظيفته في تراكم الأصول المنتجة المطلوبة للحفاظ على الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتنميتها وزيادة قدرته التنافسية.

وفي العقود الماضية استطاعت الجزائر تحقيق نمو اقتصاديا بالرغم من أن الجزائر واجهت عقبات ومعوقات تنموية واجتماعية كبيرة حدثت من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

فخلال السبعينات مر الاقتصاد الجزائري بمراحل اقتصادية متباينة مكنت الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة رفع معدلات النمو وعقبت هذه المرحلة ركود اقتصاديا في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي لعدت أسباب يأتي في مقدمتها وأهمها التذبذبات في أسعار البترول.



الإشكالية :

وفقا لما تم تطرق إليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ماهية المحددات التي تؤثر على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ماهي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر التغير فيها على النمو الاقتصادي؟

2/ يعد النمو الاقتصادي كمؤشر حول الوضعية الاقتصادية الراهنة فما هو مقدار الصورة التي يعكسها في الجزائر؟.

3/ ما هو النموذج الأفضل لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات :

1/ العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية و النمو الاقتصادي هي علاقة ذو اتجاه واحد فقط، بحيث تكون من بعض المتغيرات الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي .

2/ تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وليس النمو الاقتصادي الرمزي.

3/ تساهم السياسة الاقتصادية الكلية الراشدة على تعظيم معدل النمو الاقتصادي على

المدى البعيد

أهداف الدراسة :

يتضمن كل اقتصاد مجموعة من المحددات التي تأثر على نموه الاقتصادي اذا كانت اهداف هذه الدراسة التعرف على اهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر ومحدداته في كل الاجل الطويل والقصير وذلك باستخدام الاساليب القياسية لتحديد اهمية هذه المحددات على النمو الاقتصادي

أهمية الدراسة:

نظرا لاختلاف مستويات المعيشة بين الدول المختلفة اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي وابتدأ تفسيرات مقنعة لهذا الاختلاف منذ زمن بعيد وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد اهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر وبأذا في ظل توجه سياسة الجزائر للتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية .

حدود الدراسة :

الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني .

الإطار الزمني : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 23 عام (1990-2012).

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي ،في ما يتعلق بالجانب النظري ،أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد طريقة التحليل الإحصائي على الانحدار المتعدد، حيث يتم استخدام اختبارات معملية في اختبار الفروض الخاصة بالدراسة .

الدراسات السابقة

-معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2011)"، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، جامعة المسيلة ،2012، 2013-

تحت الإشكالية المتمثلة في "ما هي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011".

العمرى الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر (1995-2009)"،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،

جامعة الجزائر 3، 2012-2013 ، تحت الإشكالية المتمثلة في "ما هو أثر تكنولوجيا

المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر

محتويات الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، محاولة منا الإلمام بكافة الجوانب الكفيلة بالسماح لنا بالرد بصفة كافية عن الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعية .

الفصل الأول: تحت عنوان "الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي"، ويحتوي على ثلاثة مباحث خصصنا في المبحث الأول دراسة حول ماهية النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيحتوي على التبدلات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فيتمثل في نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري، يحتوي على مبحثين، المبحث الأول واقع النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني اتجاهات البطالة والتضخم في الجزائر

الفصل الثالث: تحت عنوان "دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، ويحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول المبحث الأول: دراسة خصائص المتغيرات ، أما المبحث الثاني تطور الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات ، أما المبحث الثالث فيتمثل في نمذجة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

الفصل الأول

حماة الله وسرا



الاطار النظري للنمو

الاقتصادي



تمهيد:

إن كل مرحلة من تاريخ البشرية تؤسس نظامها المعرفي ونظرياتها بناء على معطيات الواقع المعاش الذي تتداخل فيه معارف الحقبة السابقة مع مستندات اللحظة الأخيرة، ولكل مرحلة تاريخية فهم مختلف ومقاييس ومؤشرات مختلفة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ولا يشذ عن ذلك مفهوم النمو الاقتصادي والذي بدأ يأخذ مدلولاً وفهماً مختلفاً خاصة في وقتنا الحاضر.

وإن أهمية مفهوم النمو وأثره على قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة اليومية، وهذا من خلال الأسئلة التي تطرح نفسها: كيف يعرف النمو الاقتصادي؟ وما هي مؤشرات قياسه؟ وما هي عوامله وتكاليفه؟

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى إعطاء مفاهيم عامة على النمو الاقتصادي، واستعراض أهم المحددات وكذا النظريات التي فسرت ظاهرة النمو الاقتصادي.

فأدم سميث هو أحد أشهر رواد النظرية الكلاسيكية الذي أعطى تحليلاً لأسباب النمو الاقتصادي فهو يرى أن ثروة الأمة تعود إلى التراكم في رأس المال.

أم التحليل الكنزي يرى أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة، وهذا الأخير يرتبط بالاستثمار، وأن المنظمون يستثمرون في الاستثمار طالما كانت فعالية حدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة.

وذهب الاتجاه النيوكلاسيكي إلى التركيز على انفتاح الأسواق الوطنية لجلب الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، وأدخلت عنصر مستقل هو المستوى التكنولوجي.

ثم جاءت نظرية النمو الحديثة لتفسر بعض الإشكالات الذي وقعت فيها النظريات النيوكلاسيكية.

كما سنتطرق إلى رأي النظرية الإسلامية في النمو الاقتصادي.

وقد دعمنا هذا الفصل ببعض نماذج النمو الاقتصادي منها: نموذج كل من هارود ودومان وسولو وميتشال كالكي ونموذج النمو الداخلي.

المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

إن مصطلحي التنمية و النمو يرتبطان ارتباطا وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتخلفة، أما الثاني يرتبط بالدول المتقدمة. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم المتعددة للنمو و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمثل النمو الاقتصادي بصفة عامة الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛ ولكن تعريف النمو لم يتوقف عند هذا الحد بل تعددت التعاريف التي طرحها الكتاب الاقتصاديون إلا أن معظمها يصب في معنى واحد وفيما يلي بعض التعاريف للنمو الاقتصادي :

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي" ¹

ويعرف النمو كذلك بأنه: "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها" ²

ومن التعريفين السابقين يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل نمو السكان ، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن

¹ عطية عبد الواحد وآخرون ؛ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . التوزيع العادل للدخل الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص218

² رتيعة محمد" السياسة الجبائية ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي " دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، فرع الطرق الكمية ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ص 32

نمو السكان يكون بمعدل أعلى من هذا الناتج مما يؤدي إلى عدم زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، و بالتالي فبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا .

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: لا يمكن إعطاء تعريف موحد للتنمية الاقتصادية لذا تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من عرفها على أنها العمل على الزيادة في الدخل عن طريق تنمية وتوسيع القطاعات المختلفة؛ ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع.

ويمكن تعريف التنمية على أنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"¹

2.1. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

سنفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال معيارين هما طبيعة التغيير وديناميكية التغيير.

الجدول رقم(1):الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية

طبيعة التغيير	ديناميكية التغيير
النمو الاقتصادي يركز على كمية التغيير وليس نوعية هذا التغيير أما التنمية الاقتصادية تهتم بالتغيير الهيكلي ونوعية هذا التغيير	يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية و تدخل كبير من قبل السلطات الحكومية أما التنمية الاقتصادية تحدث بفعل تدخل الحكومة من خلال وضع خطط حول مسار الاقتصادي للبلاد

¹ عبد الحكيم سعيح ؛ الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ؛دراسة اقتصاد قياسية النمو ؛ حالة الجزائر 1974؛1999 مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

أولاً: قياس النمو الاقتصادي

1. الناتج الحقيقي

يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساس، إلا أن هذا المقياس لم يلقى قبولا، نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة لسكان¹.

1.1 نصيب وحدة العمل (ساعة عمل) من الإنتاج الكلي:

يساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي لنمو الاقتصادي، من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج بحيث يمثل عنصر العمل انعكاسا لمدى كفاءة القوى العاملة وكذا انعكاس لمدى التغير الكمي والنوعي في تكوين الرأسمال المستخدم، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين الفني والتكنولوجي، بهذا يمكن استنتاج أنه كلما ارتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي، كلما ارتفع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية، وكلما كان ذلك دافعا لتحقيق نمو اقتصادي².

2.1 . الدخل القومي الكلي المتوقع:

يعتمد في احتساب هذا الدخل على ضرورة إقحام الدولة كل الموارد الكامنة الغنية، والإمكانيات المختلفة للاستفادة منها، بالإضافة إلى التقدم التقني الذي وصلت إليه.

2. معيار متوسط الدخل:

يتميز هذا المعيار بمصادقية قياسه، إلا أنه يصعب تطبيقه في الدول النامية، نظرا لعدم توفر إحصائيات عن السكان، تكون صحيحة ودقيقة، وهذا ما يعرقل حول الفصل في الجدول القائم عن

¹ بنابي فتحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009، ص 5.

² أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 404.

هل يتم تقسيم الدخل القومي عل جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم، ولتوضيح الأمر أكثر يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا للأس.

1.2. معدل النمو البسيط

يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، بحيث يساهم هذا الأخير في تقسيم الخطط السنوية للحكومة كونه يعتمد على سنة مقارنة بالنسبة السابقة لها¹. ويتم قياس النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كمايلي: ²

الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي - الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي

معدل النمو الاقتصادي =

100x

الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي

الناتج القومي الحقيقي

ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي =

عدد السكان

وكنتيجة نتوصل إليها أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي اثر إيجابا على المستوى المعيشي للمجتمع، وهذا مرهون بمدى وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع.

2.2. معدل النمو المركب:

يتم الاعتماد على هذا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون المدة الزمنية طويلة نسبيا ويكون هذا من خلال طريقتين هما:
طريقة النقطتين ولدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

¹ السيد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 340.

² السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص19.

حيث CM_c : معدل النمو المركب

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كمايلي: ¹

$$LnY_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = LnY_t - A$$

حيث LnY_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)

A : ثابت ، CM_t : معدل النمو المركب في السنة t ، t : الزمن

3.2. معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي.

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 والتي تم صياغتها بالشكل التالي:

$$D=SP-R$$

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد

s : هي معدل الادخار ، p : هي إنتاجية رأس المال، R : معدل نمو السكان السنوي

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمارات الجديدة - معدل نمو السكان ²، وحسب سنجر فإنه افتراض قيم عددية لهذه المتغيرات بحيث قدر $s=6\%$ ، و $p=0,2\%$ و $R=1,25\%$ من الدخل القومي، لأن هذه التقديرات لا تتماشى مع الوضع السائد في الدول النامية، مما ينتج عن ذلك ظهور معدلا سلبيا لنمو وبالتالي عدم صلاحية هذه المعادلة في ظل ظروف السائدة في مثل هذه الدول وهذا يقلل من اعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي.

3. أنواع النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق ذكره حول مفهوم النمو الاقتصادي، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي:

¹ بنابي فتحي، مرجع سابق، ص 7.

² محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2000، ص ص 68، 69.

1. النمو الطبيعي:

يحدث هذا النوع من النمو في صورة عمليات موضوعية، وخلال مسارات تاريخية متعاقبة طبيعي وهي على التوالي:

- أ- **العملية الأولى:** هي عملية التحول من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث
- ب- **العملية الثانية:** هي عملية التراكم الرأسمالي لخدمة مختلف القطاعات
- ج- **العملية الثالثة:** هي عملية يكتمل فيها الاكتفاء الذاتي، وظهور تداول في السوق بهدف المبادلة
- د- **العملية الرابعة:** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، مع التمهيد لقيام سوق وطني وحسب هذه العمليات المذكورة أعلاه، يمكن لها من دفع شرارة النمو بسرعة كبيرة بالنسبة للبلدان الرأسمالية، من خلال أثر كل من المضاعف والمعدل، في حين يلاحظ أن المجتمعات النامية لم تكتمل وصولها إلى العملية الرابعة، بهذا لم يكن هذا النمط من النمو ذو مرونة.

2. النمو العابر:

هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية¹، ومثله هذا نوع من النمو يظهر في الدول النامية نتيجة لارتفاع مؤشرات ايجابية مفاجئة حول معاملاتها الخارجية وسرعان ما تتلاشى بنفس الطريقة التي ظهرت بها، وهذا بسبب بنى اجتماعية وثقافية الجامدة التي لا تعمل في خلق آثار المضاعف والمعدل، مما يؤدي إلى ظهور نمو بلا تنمية.

3. النمو المخطط:

هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته²، حيث أصبح التخطيط الاقتصادي أسلوب تعتمد عليه معظم الدول للوصول إلى هدفها بهذا يمكن القول أن كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فحين

¹ مصطفى بن ساحة "تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي، غرداية، 2010/2011، ص ص 6، 7.

² مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 8.

يعد النمو العابر نمواً يفقد إلى صفة الحركة الذاتية، ذلك أن النمو الذاتي، إذا استمر مدة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية بمفهوم واسع.

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية: توجد عدة عناصر أهمها:

أولاً: خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

ثانياً: التصنيع:

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني.

لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً: رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات و سلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم هي محور اهتمام المفكرين ، وتجلى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب لأخر فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثراً ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية أول من اهتموا بنظريات النمو الاقتصادي ثم تلتها المدرسة الكينزية.

المطلب الأول: النمو عند الكلاسيكي:

1- آدم سميث*

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية". كما نادى بالتخصص و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية ، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل و الادخار ، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" و الذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات . يوضح آدم سميث أنه للتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي¹ ، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي . ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي ، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار و الاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيات أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح .. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حده التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين

* آدم سميث ولد عام 1723 باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد القياسي من أهم مؤلفاته كتاب "ثروة الأمم" 1776 توفي سنة 1790

¹ بن جلول خالد" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 جامعة بن يوسف بن خدة" قسم العلوم الاقتصادية" ص72

على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).

2- تحليل دافيد ريكاردو*

بني ريكاردو نموذجاً على دعامتين أساسيتين هما

1 - نظرية مالتس للسكان

2- قانون تناقص الغلة

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لعملية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية ، تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيد من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي ، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل ، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع) ، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء ، هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فيخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى

* دافيد ريكاردو ولد سنة 1772 في بريطانيا وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة ، و التوزيع والريع والنقود...الخ نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي " عام 1817 ، توفي سنة 1823

الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات فئة الرأسماليين ، فئة العمال ، فئة ملاك الأراضي الزراعية ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح... الخ ، وإن الأجور العمال لا بد أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل . هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين ، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير ، أو إمكانية إحلال رأس المال والعمل محل الأرض

3 - تحليل توماس مالتس*

كان لمالتس أرائه المشهورة في النمو السكاني- والتي تناولها مسبقا- باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، و التي تنص على: "أن عدد السكان - إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

و تتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء

* توماس مالتس (1766-1834) اقتصادي بريطاني ورجل دين اهتم بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الانجليزي في أواخر القرن الثامن عشر من مؤلفاته Définition en économie politique في سنة 1827

أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

و نخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني يعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان وتظهر موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش... وهكذا وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

- تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي

- تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغها التقدم التكنولوجي تماما ، غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا ، وفي النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة

- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

- خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

- اتسمت آراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتسية للسكان ، حيث ترتب عليها دوران المجتمعات حول حالة التوازن ، بينما اثبت أن النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش والانكماش

المطلب الثاني: النمو عند الكينزيين

قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها مايلي :

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة و ليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر

- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل ، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل .

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة ، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

Y : الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة (1) كمايلي

$$Y=C+I+G.....(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و

$$C+I+G.....(3) \quad \text{الاستثمارية في القطاعين العائلي و الحكومي}$$

ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والفن التكنولوجي السائد و حجم

معين لرأس المال ^K ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى

التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا

ويشير كينز أن هناك حدوث للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي و

الاستثماري عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل

القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، و الفارق بينه و

بين الناتج الفعلي (أقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة . فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب

الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة والكساد ، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات.....الخ

نقد النظرية :

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لسببين رئيسيين هما:

1- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة ، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج ، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار . وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

2- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف ، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي

المطلب الثالث:النمو المتوازن و غير متوازن:

أ- نظرية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية و الزراعة".¹ وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

ويعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح. وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لنواتجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالنواتج الحدي الخاص فقط.

و يعطي رودان مثلاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"² وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاماً إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب

¹ عبد الحكيم سعيح "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-

1999"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001 ص 38

² عبد الحكيم سعيح "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-

1999"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001 ص 38

متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:

- إن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فما لم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض.
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.
- أن الفكرة تعتبر تطبيقاً لوضع البطالة لدى كينز.
- أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو و ليس للتنمية.
- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

ب-نظرية النمو غير متوازن : نظرا لما وجه لنظرية النمو المتوازن من انتقادات، و كذلك ثبوت صعوبة تطبيقها في تنمية اقتصاديات الدول النامية ،ظهر اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين بنظام النمو الغير المتوازن، ويظهر هذا الاهتمام من خلال الدراسات التي قام بها هؤلاء الاقتصاديين،و التي أكدوا فيها أن النمو نتيجة حتمية و طريقة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة.

و تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وبالتالي يتم توجيه المتاح من رأس المال إلى قطاعات محددة من شأنها أن تساهم

القطاعات الأخرى. و إن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة يقود إلى خلق فرص استثمار جديدة، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية عن طريق سريان النمو من القطاعات الرائدة إلى القطاعات التابعة الأخرى.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

- عدم تحديد تركيبة و اتجاه و وقت النمو غير المتوازن.
- التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية .
- إن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

المبحث الثالث: النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى نموذج "روي هارود وإيفسي دومار" بالإضافة إلى أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو "نموذج روبرت سولو" .

المطلب الأول: نموذج روي هارود وإيفسي دومار

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقاً، ولقد أعطى هذا النموذج أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وللوصول إلى النموذج المسمى هارود - دومار سنقوم بمعرفة كل نموذج على حدى:

(أ) نموذج هارود: يركز هذا النموذج على ثلاث معدلات للنمو:

1- معدل النمو الفعلي (g):

$$(1) \dots\dots\dots g = \Delta Y / Y$$

حيث Y: الدخل الوطني.

ΔY : التغير في الدخل.

2- معدل النمو المضمون الضروري (gw): قبل التعرف على هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار

المرغوب فيه الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج وهذا يعني

$$(2) \dots\dots\dots I = f(\Delta y)$$

ويجب أن يتساوى الادخار الكلي المحقق مع هذا الاستثمار أي:

$$(3) \dots\dots\dots I = S$$

3- معدل النمو الطبيعي: وهو المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

(ب) نموذج دومار: يعتبر دومار أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، ويتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي.

وقد اعتمد "هارود ودومار" في نموذجهما على ثلاث فرضيات:

1- ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية

الأخرى، ويرمز لهذا المعدل بـ n.

2- صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي في أي لحظة من الزمن، ويرمز لهذا الجزء الثابت بـ s .

3- التكنولوجيا في الاقتصاد توصف بالكامل بواسطة معاملين ثابتين، أولهما يتمثل في القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة من الناتج، وثانيهما هو القدر اللازم من رأس المال لإنتاج هذه الوحدة، ويرمز لهما بالحرف v .⁽¹⁾

4- ويشتمل نموذج هارود-دومار على دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$(4) \dots\dots\dots y = \min(vK ; bL)$$

وبافتراض وجود فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي:

$$(5) \dots\dots\dots Y = vK$$

وبتعويض Y في دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$(6) \dots\dots\dots G(K) = Sv$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروباً في نسبة الناتج لرأس المال، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية

كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن لنحصل على:

$$(7) \dots\dots\dots Y = vK$$

وبالتالي الحصول على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

¹. روبرت صولو، ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو ، بالإتفاق مع دار النشر أكسفورد، الطبعة الثانية، 2000، ص53.

$$(8)..... G(Y) = Sv$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، ويعتمد مثله على معطيات خارجية سلوكية وتقنية، ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التتموي، سيكون على النحو التالي:

$$(9)..... G(Y) = Sv - n$$

ويعني هذا أن مؤشر الأداء التتموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

وكتطبيق عددي لهذا النموذج، فمثلا إذا كانت $v = 0,2$ و $s = 0,25$ فإن معدل نمو الاقتصاد

$$سيكون: G(Y) = (0,2) * (0,25) = 0,5$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل سنوي يبلغ 5 %.

وإذا كان معدل نمو السكان $n = 0,03$ فإن:

$$G(Y) = (0,2) * (0,25) - 0,03 = 0,02$$

وهذا يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0,02 أي 2 % سنويا.

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو (نموذج روبرت سولو (1956)

يعتبر نموذج روبرت سولو 1956 "SOLOW" من أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو، وقد قام نموذج SOLOW بالبحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام، والهدف من تقديم هذا النموذج هو الحصول على توازن (استقرار) لتطور النمو على مسار النمو المتوازن في المدى الطويل.⁽¹⁾

ولقد تمت صياغة هذا النموذج بطريقة تسمح بإيجاد رد للنتبؤات التي قام بها هارود HAROOD

ومن اجل ذلك ترك SOLOW فرضية ركود تقنيات الإنتاج، في حين أن HAROOD حافظ على توقف قدرات كل من الادخار والاستثمار في أية لحظة، وبالمقابل أيضا استطاع SOLOW أن يجد حلا لمشكلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ومن أجل المعرفة الجيدة لهذا النموذج يجب أن نتطرق إلى الاستنتاجات الحسابية التي سمحت بالتدقيق الفكري لهذا النموذج، فهذا النموذج يركز على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: رأس المال (K) والعمل (L).

$$Y = f(K, L) \dots \dots \dots (10)$$

ونفترض أن (L) يتضاعف بنسبة منتظمة (n) والتوفيقية (L, K) تحدد مستوى Y، وفي نموذج سولو SOLOW لا يوجد أي خيار يدل على تقييم الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك، أي حصة ثابتة من الإنتاج يعاد استثمارها عند كل فترة وبالتالي كل عروض العمل تعتبر خارجية وتستعمل في الإنتاج، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن التشغيل الكامل محقق انطلاقا من هذه الفرضية.

¹. روبرت سولو، ترجمة ليلي عبود، المرجع السابق،

والخاصية التي يتميز بها هذا النموذج كونه نموذج تجميعي (تراكمي) للغاية بحيث كل الاحتمالات التقنية تمثل من قبل دالة واحدة، وحتى يتم تجنب مشاكل التراكم تم افتراض أنه لا توجد إلا سلعة واحدة في الاقتصاد هي الإنتاج.

ويفترض **SOLOW** أن ميل الادخار s ثابت في كافة الأوقات:

$$(11) \dots\dots\dots E = sY$$

ولأن هذا الادخار يعاد استثماره أوتوماتيكيا، فبالإمكان أن نضعه في إطار تقارب مستمر:

$$(12) \dots\dots\dots K = sY$$

وبتعويض المعادلة (10) في المعادلة (12) تصبح:

$$(13) \dots\dots\dots K = s f (K, L)$$

وبعد تحليل هذه المعادلة ومع افتراض أن n هو معدل النمو، تصبح المعادلة من الشكل التالي:

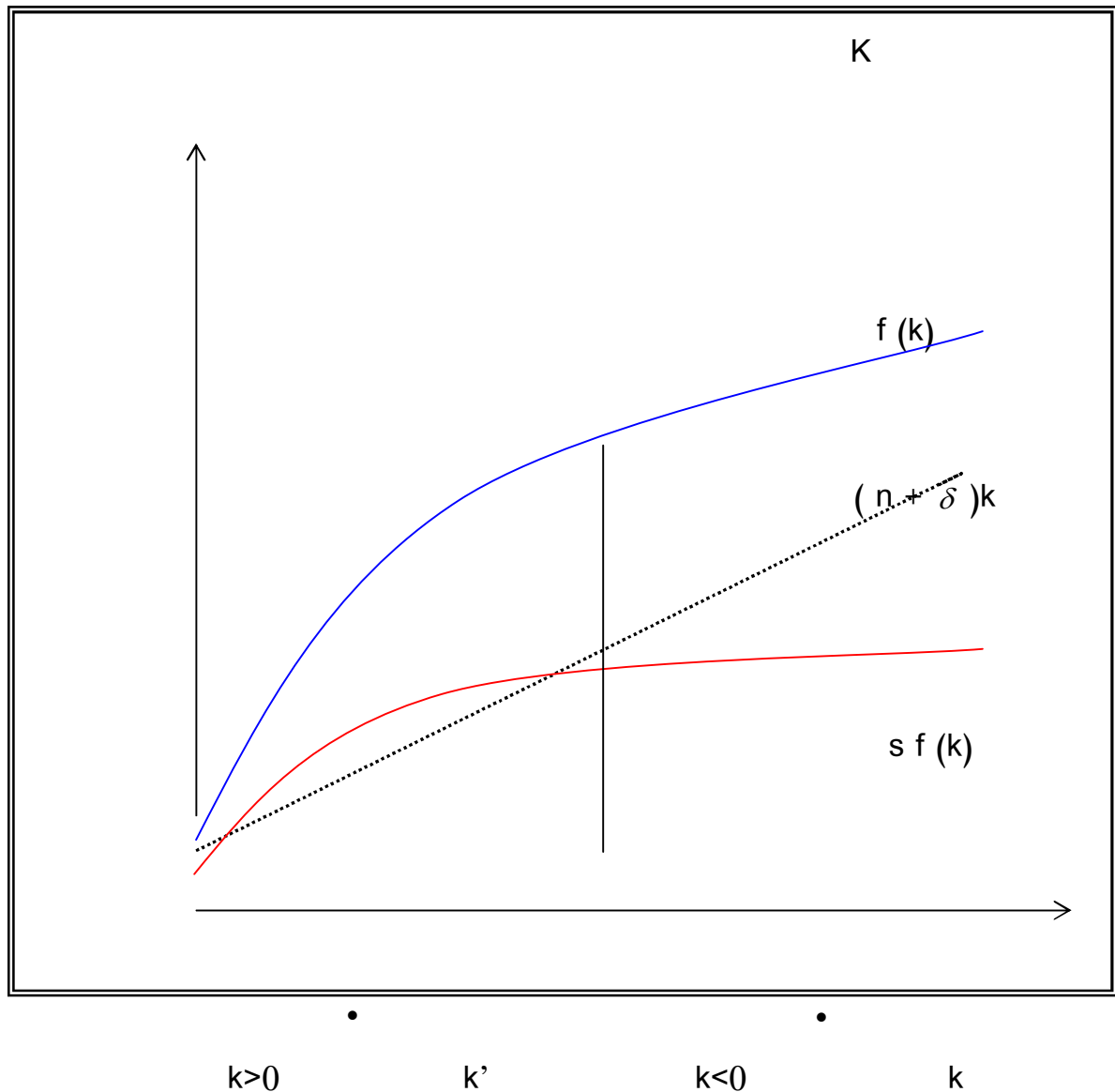
$$(14) \dots\dots\dots K = s f (k) - nk$$

وبالتالي نستطيع القول أن المعادلة (14) تتميز نموذج **Solow**، وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعمل s لابد من طرح الكمية δ من رأس المال والتي تعبر عن معدل استعمال رأس المال، وهذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي إلى n فهو يساوي إلى δ ($n + \delta$) فتصبح لدينا:

$$(15) \dots\dots\dots k = s f (k) - (n + \delta) k$$

ويمكن تمثيل المعادلة (15) والتي تعتبر المعادلة الأساسية لـ **SOLOW** في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): شكل بياني يوضح معادلة SOLOW.



Source: R.M.Solow, une contribution à la croissance par Philippe Michel.

p 71

$s f(k)$: الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال وعمل مقداره 1.

إذا كان $k = k'$ فإن: $s f(k) = (n + \delta) k$ و $k = 0$ وهذه الحالة المنتظمة فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.

- إذا كان $k < k'$ هذا يعني أن: $s f(k) < (n + \delta) k$ و $k > 0$ ومنه الاستثمارات الحقيقية تستعمل بصفة كاملة.

- إذا كان $k > k'$ فإن: $s f(k) > (n + \delta) k$ و $k < 0$ ، ففي هذه الحالة يجب تجميع رأس المال k من أجل الحصول على القيمة $k\delta$ وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس المال لكل فرد.

والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها **SOLOW** هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد، ومنه لابد من ثبات هذه النسبة بين العمل ورأس المال، ويعود ذلك إلى اتجاه معدل الادخار وإلى النسبة التي تسمح بتحقيق المساواة بين k و k'

أي اتجاه معدل النمو نحو النمو التوازني أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (نموذج AK)

ظهرت النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات وترتكز هذه النظريات على أهمية رأس المال الخاص ورأس المال العام (الهياكل القاعدية) وكذا رأس المال البشري، وبالتالي فهذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي التي سنتطرق إليها في المبحث الثالث.

إن نظريات النمو الداخلي شكلت آفاقا جديدة بالرغم من أنها تعد امتدادا للأعمال النيوكلاسيكية ولقد اعتبرت هذه النظريات أن مجال التعليم والهياكل القاعدية وكذا مجال البحث العلمي يؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات، واعتبرت كذلك بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على

خلق تأثير محدد على قيمة معدل النمو الاقتصادي، كما تدعم دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

نموذج AK : تتميز نماذج النمو الداخلي بخاصية رئيسية تتمثل في غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال، ونموذج AK هو النموذج الأكثر بساطة في النمو الداخلي الذي يفترض أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبقى ثابتة.

وأبسط شكل لدالة الإنتاج مع غلة حجم ثابتة هي:

$$(16) \dots\dots\dots Y = AK$$

وانطلاقاً من $k = sY$ نستخرج معدل النمو:

$$(17) \dots\dots\dots g = (k / k) s A$$

حيث: A هو عبارة عن ثابت موجب يعبر عن المستوى التكنولوجي ويمثل أيضاً الإنتاجية الظاهرة لرأس المال.

ومن هذه العلاقة نستنتج أن معدل النمو g محمي ذاتياً لكونه متعلق بسلوك العائلات أي بمعدل الادخار s والإنتاجية الحدية لرأس المال، والمشكل في هذا النموذج أنه لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية، وعليه فإن الاقتصادي **ROBELO** أضاف في تحليله سلوك الادخار.

ويرتكز الحل على تعظيم دالة المنفعة ذات المرونة الثابتة تحت القيد التراكمي لرأس المال:

$$\text{Sous : } k = \dots\dots\dots (18) \dots\dots\dots \text{MAX } V = \left(C^{1-\alpha} \int_0^{\infty} / 1-\lambda \right) e^{1-\alpha - \rho} D_i$$

$$AK - C$$

حيث p: يمثل مرونة التبادل للطرفية الزمنية.

λ : تمثل معدل خصم المنفعة وهي موجبة

ويحل هذا النظام عن طريق تكوين " هاملتون " من أجل الحصول على التوازن المنتظم للنمو أو للإنتاج أو لرأس المال، والاستهلاك متزايد بنفس الوتيرة كالتالي:

$$(19) \dots\dots\dots g = C / C = k / k = y / y = (A - \rho) / \lambda$$

وتمثل هذه العبارة معدل النمو وفقا لنموذج AK، وكما نعلم أن هذا الأخير مرتفع بالنسبة للإنتاجية الحدية لرأس المال والعائلات التي لديها زيادة في معدل الادخار، كما يتضمن نموذج AK الإنشاء الداخلي لمعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلاقته بمعدل الادخار، وعليه فمستوى النمو الذاتي يتحدد بمعدل الادخار، وهذا الأخير يستعمل كوسيلة مساعدة في السياسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، أخذنا صورة عامة حول مفهوم الصحيح لنمو الاقتصاد الذي يتحول في المستقبل إلى تنمية اقتصادية بحتة، فإنه وإن تغيرت طرق قياس النمو الاقتصادي، إلا أن تجمع على شيء واحد وهو استخدام كل الموارد المادية والبشرية للوصول إليه، مع مراعاة التغيرات والتبدلات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، مما له تأثير على النمو الاقتصادي يعرقل مسيرته لذا وجب على السلطات المعنية إيجاد سبل لمنع حدوث ذلك، باعتمادها على بعض النماذج الخاصة بنمو أو دراسات سابقة لتجنب وقوع النمو الاقتصادي في مثل هذه المشاكل تعيب حركته.

الكتاب
حماة من سراج



واقع الاقتصاد

الجزائري



تمهيد:

إنّ سعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدخل في إطار الاستراتيجية الاقتصادية الحديثة التي تقتضي تحقيق أعظم المكاسب، ودرء مختلف السياسات الممكنة الحصول جرّاء هذا الانضمام. ومن خلال فصلنا هذا نودّ تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري في خضمّ مفاوضات الانضمام إلى OMC . وسوف نتطرّق إلى أهمّ الانعكاسات الإيجابية والسلبية المتوقعة على الاقتصاد الجزائري التي تتولّد جرّاء الانضمام.

المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر من 1990-2011:

كما أسلفنا أن الاقتصاد الجزائري قد مر بعدة مراحل تحكمت فيه وذلك قبل فترة التسعينات وخاصة فترة الثمانينات التي عرفت هبوطاً حاداً في أسعار البترول والتي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري بداية بالأزمة البترولية والتي دخلت الجزائر في عاصفة من المشاكل الاقتصادية ولذلك نحاول في هذا المبحث أن نعرض وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الثمانينات مروراً بالأزمة البترولية، لمحاولة معرفة طبيعة الاقتصاد الجزائري و أهم العوامل المؤثرة فيه.

1- عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وحتى عام 1989:

1-1- مرحلة ما قبل الأزمة البترولية:

إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الانجاز¹.

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول 1980-1986 ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف:

__ تغطية كافة الاحتياجات في أفق 1990 بفضل التنمية المستمرة.

__ توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا قامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.

¹ - محفوظ مراد، عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001، الجزائر، ص124.

_ بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

_ التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وعلاها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه، ويمكن تلخيص توجيهات فترة 1989 فيما يلي:

_ استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات.

_ تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستغلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر

_ الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.

_ تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية.

_ إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتمييزها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي.

_ إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.

1-2- مرحلة الأزمة البترولية وحتى عام 1989:

تزامنت هذه المرحلة مع انجاز المخطط الخماسي الثاني من عام 1985-1989 وقد تميز هذا المخطط بصفة عامة في الاستثمارات والتشغيل والإنتاج والاستهلاك، وانطلاقا من نتائج هذه المعالجة و التحليل يتم تحديد الأهداف وما يتبعه من الاعتماد القرارات الأزمة وقد تمثلت أهداف الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني في ما يلي:

_ 550 مليار دح سنويا وبمعدل نمو استثماري يقارب 7.3% في العام.

_ تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 189200 منصب شغل جديد ونسبة نمو سنوي هي 4.6%.

_ تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6%.

_ رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% سنوياً¹.

وقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل التضخم وذلك بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتطور كتلة الأجور بالإضافة إلى عجز المتزايد في الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل خارجية تمثلت في ارتفاع عبء الدين الخارجي، بسبب انخفاض احتياطياتها، ولعل القفزة التي أفاضت الكأس هي انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وهذا ما دفع الاقتصاد الجزائري إلى القيام بالإصلاحات للتحويل إلى اقتصاد السوق.

وكما سبق الذكر بأن أهم عامل ميز هذه المرحلة هو انخفاض أسعار البترول ولذلك اهتمت بعض النماذج بتأثيرات أسعار المحروقات على الاقتصاديات الوطنية، ولعل أهم هذه النماذج هو م اصطلاح على تسميته بالمرض الهولندي، حيث إن المشكلة الأساسية التي طرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل التنمية.

1-2-1- تطبيق نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

يمكن تكيف الاقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في توزيع التشغيل، القيمة المضافة والأسعار النسبية، لكن الدراسة ستكون بدراسة توزيع القيمة المضافة لي أهم القطاعات ابتداء من سنة 1971 إلى غاية 1984 وذلك بغية معرفة حالة الاقتصاد الجزائري قبل الأزمة البترولية وحاولت تطبيق نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، 1999، ص204-205.

الجدول رقم(2): توزيع القيمة المضافة على أهم القطاعات خلال الفترة 1971-1984.

وحدة القياس: نسبة مئوية

1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	
7.1	8.4	9.3	10.6	9.3	8.8	8.4	8.2	9.3	10.5	8.7	7.2	8.2	10.4	الزراعة
23.9	25.2	25	26.2	29.2	32.3	35	35.5	36.1	36.5	41.4	44.9	45	36.5	محروقات
15.8	15.2	14.6	14.2	13.2	12.8	12.2	11.3	11	9.8	10.3	11.7	10.7	11.8	صناعة تحويلية
23.4	22.9	22.6	20.9	20	19.3	19.2	18.6	11	15.8	12.5	9.6	9.6	9.5	البناء
24.9	25.5	25.6	25.4	25.7	27.8	23.4	24.7	25.4	25.7	25.3	24.7	24.7	29.8	الخدمات
25.4	24.8	24.3	21.6	23.2	22.5	22	23.8	16.1	21.2	18.8	14.4	15.4	17.1	1(+)
2.1	2	2	1.9	2	2	2	2.2	1.8	2.3	2	1.8	1.8	1.8	2(**)

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 216¹

يبين الجدول رقم(1) إن حصة قطاع المحروقات عرفت انخفاضا كبيرا حيث انتقلت من 36% في بداية الفترة إلى 23.9% في نهايتها وهو ما يعني أن هذا القطاع كان بصدد تحويل مداخله إلى القطاعات الأخرى، إما حصة قطاع الصناعة فقد عرفت ركودا ملحوظا ومن الملاحظة أيضا زيادة حصة السلع غير قابلة للمتاجرة، البناء والخدمات والتي وصلت إلى 47% سنة 1984 وذلك على حساب قطاع السلع القابلة للمتاجرة، وهذا ما يظهر اختلال الهيكل الإنتاجي حيث أن قطاع السلع غير قابلة للمتاجرة يحوز على ثلاثة أرباع القيمة المضافة الإجمالية، إما حصة السلع القابلة للمتاجرة فكانت حوالي 19%، ولقد تميزت الفترة 1980-1984 بتغير جذري في تخصيص الاستثمارات حيث عرفت الاستثمارات الإنتاجية انقلا من 56% سنة 1980 إلى 55% سنة 1984 ويفسر هذا الاختبار بمحاولة تحسين القدرة على الاستيعاب و السماح بتسريع الاستثمارات المنتجة، ولقد انعكس هذا المرض على وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، حيث أنه خلال فترة الثمانيات نلاحظ أن العجز كان هيكليا، إذا استثنينا الفرات التي عرفت تحسنا في أسعار النفط وهذا الاختلال الهيكلي

¹- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 216. بتصرف

(*):(حصة القيمة المضافة للسلع القابلة للمتاجرة-حصة السلع غير القابلة للمتاجرة)

(**):(حصة القيمة المضافة للسلع غير القابلة للمتاجرة-حصة القيمة المضافة للسلع القابلة للمتاجرة). (حيث أن

السلع غير القابلة للمتاجرة تتمثل في منتجات قطاعي البناء والخدمات، أما السلع القابلة للمتاجرة فتتمثل في منتجات قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية).

يحفز القطاعات غير المنتجة، كما هو موضح في الجدول رقم(3) مع إهمال القطاعات التي تنتج القابلة للتجارة مما أدى إلى انخفاض الوعاء الضريبي.

الجدول رقم(2-1): تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

السنوات (^{1*})	النسبية	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
RF/PIB	41.7	47	41	38.7	43.4	36.9	31.2	30.4	29.2	30.4	30.4
RO/PIB	14.3	15.3	15.5	18.2	19.7	16.4	18.4	19	18.6	18.4	18.4
IR/PIB	19.5	33.4	26.3	23.9	24.9	21.5	13.7	13.2	15.6	19.1	19.1
ID/PIB	10.5	11.7	11.8	12.5	13.5	10.5	11.5	11.7	10.9	10.2	10.2

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ص 218.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي، وهذا الانخفاض كان انعكاسا للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري والذي كان من قبل السياسة النقدية، حيث أن الخزينة العمومية كثيرا ما لجأت للبنك المركزي للإقراض من أجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي، حيث أن السلطات قامت بإنشاء مناصب شغل وهمية من أجل امتصاص البطالة المزمنة والتي كانت نتيجة لعملية الاستثمار العكسي، وذلك بسبب توجه العمالة إلى القطاعات الغير الإنتاجية بسبب ارتفاع معدل الأجر فيها بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية.

وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي عطل الانفجار الاجتماعي الذي كان وشيكا، حيث انخفض نمو القروض المقدمة للاقتصاد، حيث انتقلت حصتها من الكتلة النقدية من 28% في بداية الفترة إلى 43.1% في نهاية الفترة 1990، بمعنى أنها انتقلت من 33 مليار دينار سنة 1980 إلى 167.7 مليار دينار سنة 1990 بمعدل نمو قدره 40.8% وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير انطلاقا من 1990.

RFالإيرادات الجبائية، ROالإيرادات العادية، IRالضرائب على الدخل، IDالضرائب على الإنفاق، PIBالناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(2-2): تطور نسبة النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي %	0.9	3.6	4	5.6	4.1	5.2	1	-1.1	-1.8	-2.9

Hocine benissad ,la réforme économique an Algérie, 2^e édition,1991,p19

المصدر:

من خلال ما سبق فإن إعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على بقية القطاعات، وبالتالي فإن النتيجة التي تخلص إليها هي أن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول وتقلص الريع البترولي الأمر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي، والذي اتضح جليا في وضعية الموازنة العامة التي قامت بتحقيق استقرار اقتصادي هش، الأمر الذي ألزم الحكومة بالقيام بإصلاحات اقتصادية على مراحل¹.

ثانيا: تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية.

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة ومحقة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي:

1- الجانب الاقتصادي:

يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1-1- بالنسبة للنمو الاقتصادي:

إن الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

¹- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج الاقتصادية، بيروت 2010، ص 219-220، بتصرف

جدول رقم(3): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993-1998

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	-2.2	-0.9	3.9	4	4.5	4.7

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق - دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها (أي العوامل) في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية⁽¹⁾.
- الارتفاع المزدوج، من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار في قطاع المحروقات.
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996⁽²⁾، على عكس القاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998، ص 16.

² - CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2^{ème} semestre 1998. Mai 1999, p 13.

1-2- الميزانية العامة

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، وحتى بعد ذلك.

جدول رقم (3-1): الميزان الكلي للميزانية العامة.

الوحدة: نسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية	-8.7	-4.4	-1.4	3.0	2.4	2.9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

نلاحظ من خلال الجدول، انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% سنة 1993 إلى 1.4% سنة 1995. لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3% سنة 1996، ثم 2.4% ف 2.9% خلال 1997 و 1998 على التوالي.

إن هذا الفائض يرجع إلى فعالية التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

أما بالنسبة للتضخم، فقد سجل تراجعاً هاماً ومستمر مع نهاية فترة البرنامج، وذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

جدول رقم (3-2): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر: د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر 2004-02.

1-3- ميزان المدفوعات.

سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر بـ 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997⁽¹⁾.

كما أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4,5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 1998⁽²⁾.

أما فيما يخص مخزون الدين الخارجي، فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي. ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا، ولكن بقي في حدود 30 مليار دولار.

1-4- احتياطي الصرف.

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997. مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية.

جدول رقم (3-3): تطور الدين الخارجي والاحتياطيات الدولية. الوحدة: مليار دولار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تطور رصيد الدين الخارجي	25,724	29,486	31,573	33,651	31,222	30,473
تطور احتياطي الصرف	1,5	2,6	2,1	4,2	8,2	6,8

المصدر: Revue Conjoncture N°68- Algérie- juillet 2000.

¹ - CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2^{ème} semestre 1998. Mai 1999, p 18.

² - Revue Conjoncture N° 53 Algérie - Mars - Avril 1999, p 53.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,2 مليار دولار سنة 1996، ليبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8,2 مليار دولار، ثم تراجع نسبيا سنة 1998، بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات، وخصوصة البعض منها وتصفية بعضها نهائيا، حيث تشير الإحصائيات إلى أن برامج التصحيح أدت إلى حل 800 مؤسسة منذ 1994 في القطاع الصناعي⁽¹⁾، الذي سجل نمو سلبي خلال الفترة 1993-1997، ليسجل نمو بـ 4.6% سنة 1998. ومن بين القطاعات التي عرفت أكبر نمو نجد: قطاع الفلاحة حيث سجل 21% سنة 1996، كما ذكرنا سابقا، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف آبار جديدة وبداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد انتقل النمو فيه من 0.9% سنة 1994 إلى 4.5% سنة 1996، ليتدحرج إلى 2.4% سنة 1998.

ورغم النتائج المحققة، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر، فرغم التحسينات الملحوظة تبقى الأوضاع هشة. ويرى الخبراء أنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، فالاستقرار غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية، بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى.

وإذا كان توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، يشكل حجر الزاوية في برنامج الإصلاح، إلا أن التجربة الجزائرية كانت هزيلة، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 مليون دولار سنة 1997 و 280 مليون دولار سنة 1998، رغم الحوافز والمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد. ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة.

¹ - صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999، ص 76.

2- الجانب الاجتماعي.

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح.

2-1- البطالة: عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% سنة 1999، وهذا بسبب:

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997⁽¹⁾.

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفت الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة.

- ضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.

- عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10% ، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.

جدول رقم (4): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	24.36	26.99	27.99	29.2	28.00	29.2

المصدر: رواج عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية**، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

¹ - إحدادان توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، **يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

إن بلوغ معدلات البطالة هذا المستوى، سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي.

2-2- الفقر والقدرة الشرائية.

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهايب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كمايلي⁽¹⁾:

- 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.

- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 6 مرات، فانتقل من 1000 دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج⁽²⁾.

وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـ 14 مليون فقير، وتدرجت الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة.

2-3- نصيب الفرد من الناتج المحلي.

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

² - CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

ثالثا: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية.

لقد أُعتبر الوضع الاجتماعي المزري، مؤشرا كافيا للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى وهو عكس ما أثبتته الواقع، الذي أبرز بوضوح الغيظ والشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني ظروف حياة صعبة.

ونتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة وانتشار فاضح للفقر، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. لذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 07 مليار دولار أمريكي، يمتد على فترة تتطرق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الاقتصادي الجزائري.

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية، في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة. كما أن الموارد المستمدة من ميزانية الدولة زادت في حيوية النشاط الاقتصادي، وساهمت في إنعاش الأنظمة الاجتماعية.

كما يعتبر الإعلان عن مخطط لدعم النمو الاقتصادي بقيمة 60 مليار دولار، بمثابة مرحلة هامة في إعادة بعث الاقتصاد الجزائري، من حيث المسائل الكبرى المتعلقة بإعادة

التأهيل، والتي عرفت بعض الاضطرابات من جراء الإرهاب والتأخر في ميدان الإصلاحات الاقتصادية.

ولهذا يجب إعادة تحديد السياسات العمومية لدعم الاستثمار وبعثه، بغرض إعطاء العمل العمومي أكثر فاعلية. كما أنه يجب تقييم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من زاوية البرمجة الاقتصادية والمالية.

وعليه، فإن الخيارات الاقتصادية في أشد الحاجة إلى أن تضع السلطات العمومية استراتيجيات وسياسات خاصة بتعزيز قدرات المؤسسة، حتى تتمكن من تمديد النمو إلى ما بعد آجال الاستثمار المحددة. ونشير هنا إلى البرنامج الخماسي، الذي يعتبر فرصة استثنائية للمؤسسات العمومية والخاصة لإبراز مكانتها في الاقتصاد الوطني.

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية له صلة وثيقة بسياسة التماسك الاجتماعي وترقية سائر الفئات الاجتماعية في تقاسم التضحيات وثمار النمو. كما أن مسألة تكوين المداخل وتوزيعها تقع في صدارة جميع السياسات الاقتصادية الرامية إلى مكافحة البطالة والتضخم.

إن اقتصادنا رغم أدائه في مجال التنمية، غير قادر على إنشاء مناصب شغل كافية وتقتضي أجهزة الشغل المعمول بها كمية هائلة من الموارد دون مقابل، وقد تنهار إذا ما تقلصت إمكانيات الدولة.

وعليه، يعتبر كل من إعادة التأهيل الاجتماعي، وإعادة تصور الأجهزة الاجتماعية تحدي كبير أمام السلطات كجزء من ثقافة جديدة قائمة على مبادئ الشفافية والعدل والحكم الاقتصادي الراشد.

1: الوضعية المستقبلية القطاع الحقيقي:

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة، الخدمات).

جدول رقم (5): معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	2.2	2.6	4.0	6.9	5.2	5.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، أفريل 2006.

1-1- المنشآت القاعدية:

تشكل المنشآت القاعدية المنسجمة والناجعة أداة هامة للنمو الاقتصادي، وتعد أيضا ميزة تنافسية في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وخلال العشرية الأخيرة كرست الجزائر موارد مالية هامة لتطوير المنشآت القاعدية، لكن لا يمكن التأكيد على أن هذه التجهيزات المهيكلية تستجيب اليوم بشكل مناسب لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- في ميدان الأشغال العمومية: وبالنسبة للطرق، انتقل الخط الذي تم إنجازه من 1032 كلم سنة 2001 إلى 1748 كلم سنة 2004، كما تم إصلاح 4500 كلم وبناء 118 منشأة فنية، دون أن ننسى الطريق السيار شرق-غرب، الذي انطلقت به الأشغال ويمتد على مسافة 1216 كلم.

أما فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية المرفئية، تم تهيئة 6 موانئ للصيد البحري والتجارة. كما شرع في برنامج لتكييف وتطوير المطارات، حيث استفادت 8 مطارات من عملية الصيانة والإصلاح، و 6 مطارات من عملية المطابقة وفقا للقوانين الدولية. وتقوم إستراتيجية القطاع في أفق سنة 2025 على أهداف التحكم في النوعية والآجال واندماج المشروع في محيطه.

- في ميدان السكن والعمران: قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن - حوالي 555 مليار دج للفترة 2005_2009-، التي تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في البرنامج الخماسي والمقدرة بـ مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن. وقد بلغ عدد المساكن المستلمة في سنة 2004، 116400 وحدة سكنية، وما بين 2004 و 2005 تم

تسليم 250 ألف سكن، ومع نهاية 2005 انطلقت الورشات لإنجاز 600 ألف وحدة سكنية وستطلق الورشات في منتصف 2006 لإنجاز 800 ألف وحدة (1).

ولقد حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نموا معتبرا خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل سنة 2004 مثالا نسبة نمو وصلت إلى 8 %.

- في ميدان الموارد المائية: فقد شكل حل معادلة الموارد المائية، أحد الانشغالات الدائمة للسلطات بغرض تلبية حاجيات السكان في مجال المياه وكذا الصناعة والري. وقد استهلك قطاع المياه حوالي 30 مليار دولار منذ الاستقلال إلى اليوم، وبلغ الاستثمار العمومي بين سنتين 2000 و 2004 حوالي 604 مليار دج. وفي إطار المخطط القادم لتدعيم النمو الاقتصادي، وفي مجال رخص البرنامج، سيتم في مرحلة أولى تخصيص 363.3 مليار دج للقطاع خلال الفترة 2005-2009.

وتبلغ القدرات الإجمالية من الماء 16 مليار متر مكعب سنويا، منها 9 ملايين بالنسبة للمياه السطحية، ولا تتجاوز الكميات التي يمكن تعبئتها 12 مليار متر مكعب (2).

إن السياسة الجديدة للمياه تؤكد على البعد الاستراتيجي والطابع الأولي لقطاع المياه، فهي تتمحور حول تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية وتصليح المنشآت القاعدية الموجودة، وكذا الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية. كما تشمل هذه السياسة على المدى المتوسط مشاريع مهمة مثل: إنجاز 14 سد كبير في أفق 2013، وبرنامج حفر الآبار لتعبئة ما يعادل 80 مليون متر مكعب سنويا وتصليح أكثر من 200 سد صغير وإنجاز حوالي 300 آخرين. وستسمح عملية تحلية مياه البحر بتوفير 365 مليون متر مكعب في أفق 2009.

كما أن انفتاح هذا القطاع على التحرير يبرره الحرص على تحسين نوعية الخدمة ومع ذلك يثير هذا التصرف انشغالات مشروعة لدى البعض، الذين يعتبرون أنه لا ينبغي التنازل عن نشاط يتكفل بمورد نادر واستراتيجي، لفائدة متعاملين خواص.

¹ - أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس 2006.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، *الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004*، جويلية 2005، ص 61- ص 64.

1-2- الصناعة:

هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يركز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. وبعد نسبة نمو 2,9 % سنة 2002 و 1,4 % سنة 2003، ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004.

ويعد التأخير في تطبيق إصلاحات المرافق العمومية والمعالجة النهائية لمسألة العقار الصناعي وعصرنة المنتجات والخدمات المصرفية، عوامل تثقل سير جهاز الإنتاج الحالي وتكبح الاستثمارات.

حيث عرفت نشاطات القطاع العمومي تراجعاً نسبته 1,04 - % سنة 2004، مقارنة مع سنة 2003. ومن أهم الفروع التي سجلت نتائج سلبية نجد، فرع الخشب والورق، فرع الصناعات الغذائية، فرع النسيج والجلود، وفرع الكهرباء والإلكترونيك. بينما الفروع التي سجلت نتائج إيجابية نجد، فرع الميكانيك، مواد البناء الحديد والصلب، وفرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة. أما القطاع الخاص، فقد سجل زيادة قدرها 3.1 % خلال نفس الفترة.

إن السياسة الصناعية الجديدة تركز على نشاطات تأهيل المؤسسات، إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية والاعتماد على التكوين، غير أنها تعاني من نقائص خاصة في مجال البحث عن الاندماج ما بين الصناعات، وفي جانب التصور المستقبلي لتعدد الخدمات الناجمة عن ذلك.

وفي الأخير، وحتى إن كانت النتائج المسجلة في بعض فروع القطاع العمومي ايجابية ومتباينة حسب طبيعة العلاقة بين السوق والمنتجات، إلا أن الوضعية العامة لقطاع الصناعة تشير الانشغال بسبب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في غالب الأحيان غير قادر على تلبية حصة مقبولة، بالإضافة إلى التأخيرات المتراكمة في مجال تأهيل وسائل الإنتاج وتكييفها مع طلب السوق، وتطهير المؤسسات على مستوى إعادة الهيكلة، وإتمام عملية التصفية، وخصوصة المؤسسات القابلة لذلك.

1-3- الفلاحة:

تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21 % من اليد العاملة وتساهم بـ 9 % في الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو، إذ حقق معدل 8,4 % خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسين فاتورة الواردات وتقليص العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي⁽¹⁾.

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي أنهى مرحلته الأولى، سبتمبر 2000-2004، مشروعا هاما من أجل مواجهة التحديات التي تواجه فلاحتنا، من خلال ضمان الأمن الغذائي ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية وعصرنة المستثمرات الفلاحية. ومن أهم النتائج التي حققها البرنامج نذكر.

- غرس مساحة 382000 هكتار بالأشجار المثمرة والكروم.

- إعادة تأهيل وعصرنة ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحية.

ارتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15% إلى 30 % من مجموع المساحة المسقية.

ورغم هذه النتائج، لا يزال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعاني من نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات، بالإضافة إلى الاحتياجات في مجال التكوين والإرشاد.

إن النتائج المشجعة التي حققها قطاع الفلاحة يجب تثمينها. كما أن الدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الفلاحة والبالغ حوالي 4 %، من قيمة الإنتاج الفلاحي، ينبغي مواصلته وتوسيعه، من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية الريفية.

1-4- الطاقة والمناجم:

سجل قطاع الطاقة والمناجم، نسبة نمو قدرها 0,9 % سنة 2004 مقابل 8,3 % سنة 2003 و 4,3 % كمعدل سنوي خلال الفترة 1999 -2003⁽²⁾، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، عن سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 46.

خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التوترات الجيو سياسية والطلب الكبير للأسواق العالمية، خاصة الصينية والأمريكية، إضافة إلى بداية الإنتاج في بعض الحقول الجديدة. كما أدى اكتشاف الآبار الجديدة ومتابعة مجهودات التنقيب إلى زيادة الاحتياطات من النفط والغاز.

أما فيما يخص المناجم والمحاجر، تم سنة 2004، إنشاء الوكالة الوطنية للثروات المنجمية، والوكالة الوطنية لرقابة المناجم. ويتمثل دورهما الأساسي في تثمين وتطوير جميع الموارد المنجمية، حيث تم في هذا الإطار منح 45 عقد استكشاف منجمي و 49 عقد استغلال، كما ساهم تحرير هذا الميدان، في تطور عدد المؤسسات الخاصة حيث وصل إلى أكثر من 1000 مؤسسة تعمل في مجال استخراج الذهب والرخام والملح.

1-5- التجارة:

لقد تميز الظرف التجاري في السنوات الأخيرة بما يلي:

- زيادة واردات السلع، ونمو صادرات المحروقات من حيث القيمة والحجم.
 - ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - مواصلة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - استمرار المشاكل المتعلقة بالتقليد والتجارة غير الرسمية.
- فيما يخص التبادلات الخارجية، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر بـ 25,64 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة تقارب 86 % مقارنة بسنة 2004، ويمكن تفسير ذلك بالزيادة المعتبرة للصادرات التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات سنة 2005 إلى 226 % ⁽¹⁾.

¹ - المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

جدول رقم (6): الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	التبادلات	2003	2004	2005
الواردات	13534	18308	20357	
الصادرات	24612	32083	46001	
الميزان التجاري	11078	13775	25644	
نسبة التغطية (%) "الصادرات للواردات"	%182	%175	%226	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات 2005.

بقيت المحروقات التي اتجهت أسعارها نحو الارتفاع، تمثل أهم صادرات البلاد بـ 98,03 % من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2005 وعرفت نمو قدره 44,06 % بالمقارنة مع سنة 2004. بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة هامشية بـ 1,97 % ، من البنية العامة للصادرات أي ما يعادل 907 مليون دولار، وعرفت نمو قدره 16,13 % مقارنة مع سنة 2004⁽¹⁾.

أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت خلال 2005 إلى 20,357 مليار دولار، وسجلت نمو قدره 11,19 % مقارنة بسنة 2004، والسبب في ذلك هو زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

¹ - المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

جدول رقم (6-1): بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات المنطقة		2003		2004		2005	
		صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الاتحاد الأوروبي		59,0	57,4	54,6	53,4	55,64	55,29
الدولة الأوروبية الأخرى		5,1	12,5	4,9	12,6	0,03	12,70
أمريكا الشمالية		25,6	7,5	28,2	7,4	31,92	8,36
أمريكا اللاتينية		5,3	5,4	6,4	6,9	6,79	6,14
آسيا		2,5	11,8	2,7	14,5	2,65	12,31
المغرب العربي		1,1	0,9	1,4	0,9	0,91	1,07
الدول العربية		1,4	3,1	1,6	2,8	1,35	2,9
إفريقيا		0,10	0,90	0,10	0,80	0,11	0,73
باقي العالم		00	0,6	0,1	0,7	0,6	0,5

المصدر: ONS, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، شاركت الجزائر في 08 لقاءات للمفاوضات الثنائية، و 04 لقاءات للمفاوضات متعددة الأطراف وتسلمت ما يقارب 1500 سؤال. وتصرّ الدول الأعضاء في المنظمة على الإجراءات التنظيمية حول حماية الملكية الفكرية

والصناعية ومكافحة التقليد والقطاع غير الرسمي، والتسوية والنظام العام للتجارة الخارجية في الجزائر التي تعيش مراحلها الأخيرة من المفاوضات.

وبخصوص التجارة الداخلية، يشير تطور السوق الداخلية إلى هيمنة التجارة غير الرسمية، حيث تم إحصاء ما يقارب 1600 سوق غير رسمية سنة 2004، مما أصبح يقلق أغلبية المتعاملين الاقتصاديين. كما أن التقليد والتصريحات الخاطئة حول قيمة ومصدر ونوع السلعة، أصبحت من أهم وسائل الغش التي بدأت تتزايد أهميتها منذ سنة 1994، على إثر تحرير التجارة الخارجية.

لهذا يجب على السلطات العمل من أجل ترقية قطاع التجارة، من خلال اتخاذ إجراءات تكون بمستوى الطموح والقدرات الحالية والمستقبلية للبلاد.

المبحث الثاني: اتجاهات البطالة والتضخم

1- تطور معدلات البطالة في الجزائر: يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة أقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة

1-1- البطالة في مرحلة المخططات التنموية:

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى. وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977)، ومخطط خماسي أول (1980-1984)، نستنتج المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات. أستحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بقدر الكافي. حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 مليار دينار مابين 1970-1977 ليرتفع المبلغ إلى 19.6 مليار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على المعطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 إلى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 5300 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد إلى 3840000 سنة 1985 (بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).

ليكون اجمالي عدد المناصب النمجة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33 % سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتنتقل إلى 9.7 سنة 1985.

خلال هذه المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد الهاملة، وظيفته الاساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973، وقصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة الى السوق. ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة.

1-2- تطور البطالة في ظل أزمة النفط:

بمقارنة المخطط الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته مما ادى الى النتائج مختلفة ايضا، فابتداء سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في اسعار النفط. وتوصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (اكثر منثلث)، هذا الوضع الصعب انجز انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة اللجوء الى الاستدلاية من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 إلى 28574 سنة 1989.

وقد كان لذلك تأثير سلبي قةى على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى احوال العمالة وظروف التشغيل بصفة عامة حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل إلى 74000 سنة 1986 ثم انخفاض الرقم سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 سنة 1989.¹

وقد اثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989 وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا شهود ارتفاعا كبيرا في تلك المعدلات، حيث وصلت النسبة الى الضعف بين بداية ونهاية المخطط (من 9.7 % سنة 1985 إلى 18.1 % سنة 1989). تلك المعطيات السلبية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برنامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة.

¹- نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر - الإجراءات والنتائج - الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2008، ص50.

1-3- أزمة البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانيات، زيادة في البترول سنة 1985 انخفضت إيرادات الجزائر الى النصف تقريبا وتفاقت أزمة الديون، وقد أدت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسية الاقتصادية من الاقتصاد الموجه اداريا وخطط الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الإصلاح (التعديل) الهيكلي الذي ابعته الحكومة نهاية الثمانيات.

أبرمت الحكومة اول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30-05-1989 وكان من اهم محاور الاتفاقية: اتباع سياسة نقدية اكثر تقيد لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على اجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.¹

أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 3 جوان 1991، والمعروفة "stand-by" بقيمة 400 مليون دولار، على اربعة اقساط ب 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر، 1991 ومارس 1992)²

✓ وكان من اهم اهداف الاتفاقية:

تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الاجور وخفض النفقات العامة، كذلك خصوصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الاهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك الى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أبريل 1994، والتي سميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي - الاتفاقية الرابعة - في ماي 1995. ومن بين الاهداف المسطرة نجد: تخفيض التضخم إلى 10.3%. تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمار وخلق مناصب الشغل.

¹ - أحمين شقير، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل، حالة الجزائر مذكرة المجاستر غير منشورة، جامعة الجزائر 2001، ص 133.

² - حامد نوالدين، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر - عنوان الملتقى وتاريخه مجهول، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ص 05.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابري تؤثر بشكل مباشر وغير مباشرة على السوق العمل، يمكن انجازها في ¹ ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرا كبيرا للعمال، انخفاض الاجر الحقيقي.

ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع حيث كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29% سنة 1999. حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدرة بحوالي 637188 منصب شغل.² هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994 و1997، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل 27 ألف منصب جديد فقط سنويا، دون أن ننسى المركبة الاصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة³. وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الصلاحيات على سوق العمل في التالية:

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50%، حيث نجد ان انقطاع العام يمثل القطاع الول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع بنسبة 17.8% ثم القطاع بنسبة 4.2%
- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الزطائف المؤقتة 74.5% سنويا للبطالة
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة تسريحات العمالية خلال الفترة، بإضافة للعدد الكبير للمنظمين الجدد لقوة العمل.⁴

¹ - عبد الخالق بوعتروس، الانعكسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية، حالة الجزائر، عنوان الملتقى وتاريخه مجهول، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، ص 09-10.

² Saib Musette, Nacereddine Hamouda, **valuation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171

³ Medjkoun Mohamed, **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999, P 165

⁴ - بن بوزيان محمد وآخرون، قياس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص 118-119.

نظرا لتصور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة اللازمة أهمها:

1-3-1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لاسباب اقتصادية¹ وفقا لمخطط التعديل الهيكلي وقد تم التسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحني الإنتساب في تقلص²

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830 عاملا مسرحا بنسبة استيقاء 94 بالمئة، كما قام الصندوق بتنفيذ الاجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا لهذا الشأن وبهذا تم تسجيل النتائج الاتية:

- 11.583 بطالا تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة.
- 12.780 بطالا تابعو منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- 1-3-2- وكالة ترقية والدعم الاستثمار:** أنشئت سنة 1993. مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء أستثمارهم من خلال إنشاء شبك يضم الإدارات والمصالح المعنية بألأستثمارات وإقامة المشروعات. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي:
- متابعة الإستثمارات وترقيتها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.³

¹ - المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق ل 26 مايو.

² - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جانفي 2010
<http://www.cnac.dz/default.aspxid=250>

³ -لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 2003، ص 284.

والجدير بالذكر أن حجم المشاريع الإستثمارية التي تمت في إطار هذا القانون والتي تم التصريح بها من طرف الوكالة خلال الفترة 1993-2001 قد بلغ 283.278 مليون دج لـ 440 مشروع واستحداث ما يعادل 51909 منصب شغل.¹

بإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ولكن هذه المصالح لم يكن لها دور كبير في خلق مناصب عمل خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشرية اللاحقة. كما تثبتت الحكومة بمجموعة من السياسات منها

1-2-3-1 برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

كان سنة 1997 وهدف إلى معالجة الاقتصاد لبطالة الشباب، والمساعدة الإجتماعية للفئات المحرومة كما يهدف إلى إنشاء عدد كبير من المناصب الشغل المؤقتة من خلال ورشات عمل وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، الأولى خلال 1997-2001. وفي هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم

1-2-3-2 عقود ما قبل التشغيل:

انطلاق البرنامج سنة 1998 ويقوم الصندوق الوطني لدعم التشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز وبهدف إلى تشجيع وتسهيل اندماج حملي الشهادات في سوق العمل سجلت الوكالة منذ انطلاقتها نهاية 2001: 142695 طالبا فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب حسب وكالة التنمية الإجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد.

1-4 البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2010:

للتخفيف من الوضعية الغجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤزرة الفئات المتضررة من البطالة. الفقر وأزمة السكنو ولحسن الحظ أرتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، ومما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنتعاش اللاقتصادي 2001-2004، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، ودعم هذا البرنامج برامج أخرى مثل برامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل برامج دعم الشباب.

كان هذا البرنامج أثر إيجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطل بنسبة 27.3% ليصل إلى 2078270 بطل سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7% وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة. ثن إلى 17.65% عام 2004

¹ - جمال عمورة، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة، منتدى التمويل الإسلامي، جانفي

وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت¹

وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا العمل في سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و 44% في الفئة ما بين 20 إلى 40 سنة. في نفس السنة نجد ما يقارب ¼ من البطالين هم أقل من 30 سنة كما تجدر الإشارة إلى تطور نصيب مساهمة في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال 2001-2005.

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد خمسة سنوات 2005-2009 وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دينار² يهدف إلى نفس الأهداف السابقة، يمكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتناس العرض الزائد من قوة العمل في لسوق وذلك مآدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3 إلى 11.3% بين سنتي 2005-2008.

جاء في هذه المرحلة قانون رقم: 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن العمل وتشغيلهم باستثناء الاماكن التي لاتوجد بها هياكل الدولة، وقد تم تسجيل تطور ملحوظا في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين، حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة إلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009³

كما انشئت الوكالة الوطنية لتسيير الفرص المصغرة الذي تتكفل بتقديم هذا النوع من الخدمات وهي تتمثل احدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وقد شهدت عدة الملفات المودعة لدى مصلحة تطورا ملحوظا منذ سنة 2005 التي كانت 41923 ملف سنة 2009 في حين تطور عدد الوظائف المنشئة من 4994 سنة 2005 إلى 218421 سنة 2009.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004، ص 120.

² - منصور الزين، تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر - حالة الجزائر، عنوان ملتقى مجهول، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 10.

³ - الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملقنى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العملي والتشغيل وضمن الاجتماعي، الجزائر، 2010، ص 06.

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 والنسبة بتطوير الاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا. وهي المؤسسة عمومية ذات طابع اداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب على حد سواء ونعتبر هذه الوكالة الاداة الأساسية للتعرف بفص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الاومال والاستثمارات الاجنبية المباشرة، ولقد تجسد الانتقال من وكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في تعديلات على مستوى الاطارات المؤسسية والتنظيمية. ادت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج أفضل، وتحلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع بالإضافة إلى الاعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71158 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بموجب القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21-08-1982 المعدل بالقانون المروخ 12-06-1989، وضع اطار مؤسسي بهدف إلى التشجيع تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالغم من الظهور البعيد لهذه السياسة الا انها لم تشهد تطورا مع انطلاق مخطط الانتعاش الاقتصادي وقد سمحت هذه الاستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الايدي العاملة، وتضاعف مرتين مابين سنتي 2000 و 2006 من 634375 إلى 1252707 عامل. وعلى ضوء الاحصائيات الاخيرة للوزارة يمكن القول بأن عدد المسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 455398 مؤسسة خاصة توظف أكثر من 1756964 وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الاولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحة الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية.¹

أسهل اجتماع بمجلس الوزراء المنعقد يوم 24-05-2010، أعماله بالموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية اعادة الاعمار الوطني الذي انطلق مخطط الانتعاش الاقتصادي سنة 2001-2004، الذي عزز بالبرنامج الخماسي التكميلي لفترة 2005-2009. خصص لهذا البرنامج 21214 مليار دج ويشمل شقيتين اثنتين:

¹- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، الجزائر 2009.

• أُنستكمال المشاريع الجارية انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق زالمياه، بمبلغ 9700 مليار دج.

• انطلاق مشاريع جديد بمبلغ 11534 مليار دج.

يخصص البرنامج أكثر 40% من موارد لتحسين التنمية البشرية: والنسبة ذاتها لمواصلة المنشآت الاساسية وتحسين الخدمة الوطنية العمومية. اضافة إلى ذلك يخصص البرنامج أمثر من 1.500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال ما يطمح اليه هذا البرنامج من تسطير استثمارات ومشاريع، لابد أن يكون لها كل التأثير على المعطيات سوق العمل، ذلك ان المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج الى ايدي عاملة كثيفة، نعلووة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الاخر من 350 مليار دج من خلال الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم انشاء المؤسسات المصغير وتمويل أليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في انشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المصاحبة للبرنامج.¹

ثالثا: علاقة البطالة بالتضخم والناتج:

إن التفاعل بين الناتج والبطالة والتضخم تقوم على ثلاثة علاقات وهي:

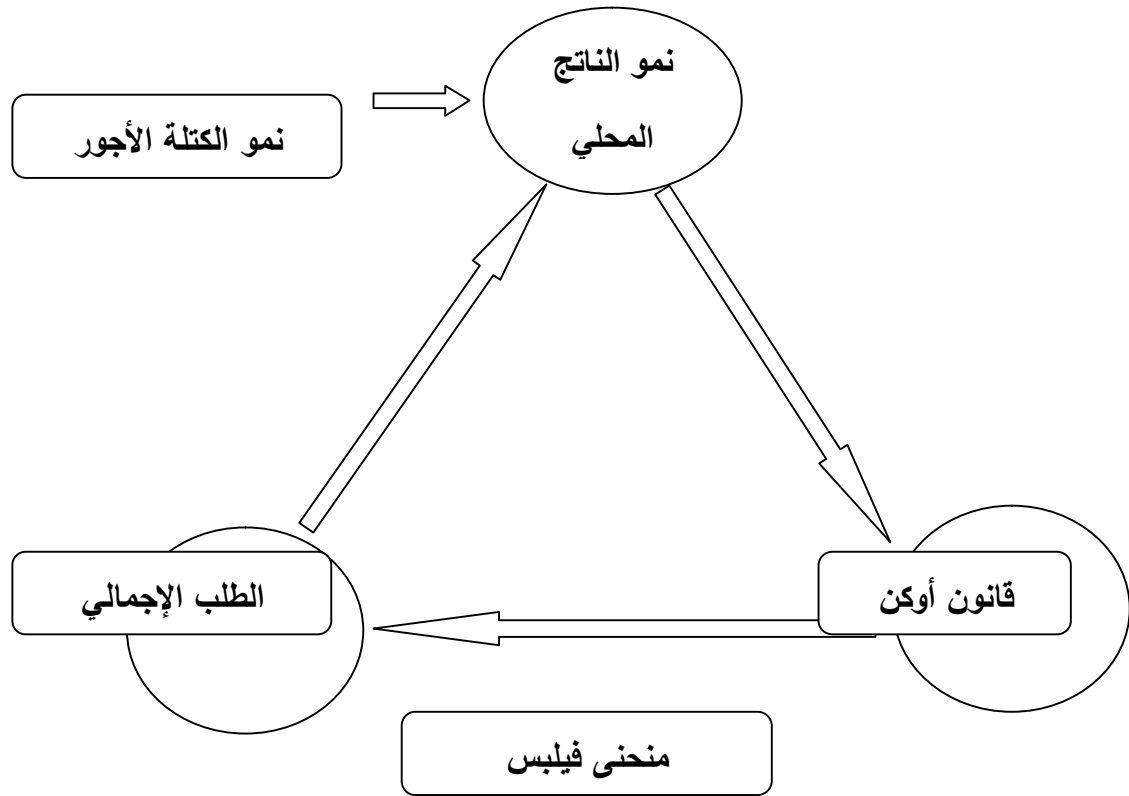
- منحنى فيلبس الذي يبين علاقة البطالة بالتضخم.
- قانون أكيون الذي يبين كيف يؤثر معدل نمو الناتج على البطالة.
- علاقة الطلب الإجمالي الذي يبين كيف يؤثر كل من التضخم ونمو الكتلة النقدية على النمو الناتج.

حيث يبين الرسم التالي هذه العلاقات فيما بينها:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس

الوزراء، الجزائر 24 ماي 2010

الشكل رقم(2): تفاعل كل من نمو الناتج، البطالة والتضخم فيما بينهم



سوف نركز في هذا المبحث كل من العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)، ومعدل نمو الناتج بالبطالة (قانون أوكن).

1- علاقة البطالة بالتضخم:

من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتشغيل، بسبب افتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد (1929-1933) وعند استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة.

من هنا بدأ عدد الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

1-1 - الخلفية التاريخية للعلاقة بين البطالة والتضخم:

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسيكي سنة 1926، حيث بين أن هناك معضلة، تتلخص أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناتج الحقيقي دون أي تأثير. ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك¹.

ثم كانت عدة محاولات من طرف *Timbergen* سنة 1936 و *Klein* سنة 1955، وتم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من *Brown* سنة 1955، و *Sultan* سنة 1957، وبالرغم من كل الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصاد النيوزلندي "الآن فيلبس" سنة 1958.

1-2 - تحليل منحني فيلبس:

قام فيلبس سنة 1958 بنشر دراسة مهمة في مجلة *Economic*² حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة (U) والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية ($\Delta w/w$) وإذا بين من خلال الراسة قياسية لسلسلة احصائية أجراها على الاقتصاد الإنجليزي (المملكة المتحدة) للفترة الممتدة ما بين (1861-1957)³:

- عن وجود علاقة تربط هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما.

- وتبين وأنها علاقة دالية متناقصة: $f(U) = \Delta w/w$ حيث $f'(U) < 0$

وأنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت).

¹ - هوشيار معروف، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، "دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 214،

كانت هذه الدراسة بعنوان: -²

The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the UK 1861-1957.

³ - Gilbert. A. F, (2005), p 121.

- علاقة مستمرة وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن).

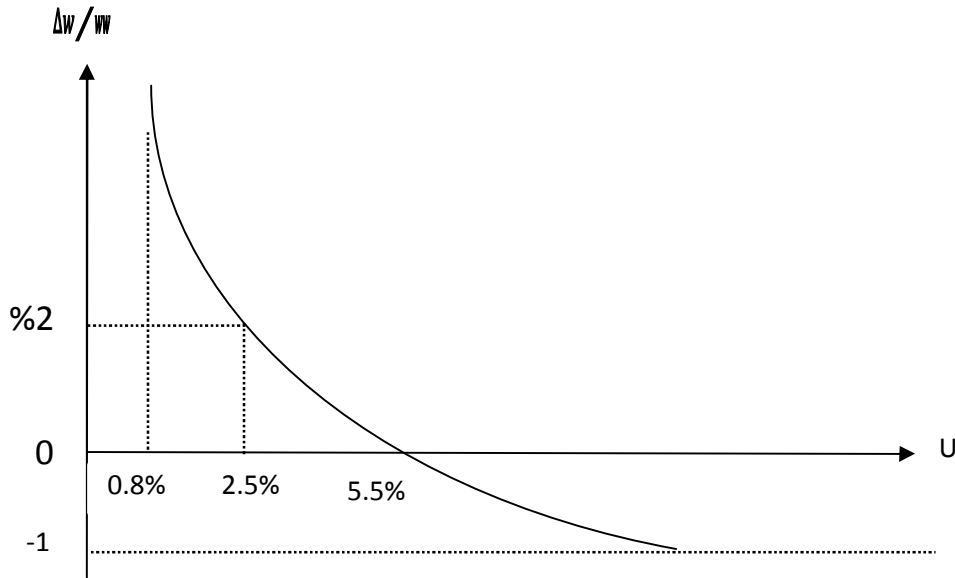
يقدم لنا الشكل الموالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير خطية تقع ضمن خطي مقارنة أو نهاية¹

الأول: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى مستوى 0.8%.

الثانية: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حد الأدنى -1% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي 100%.

الشكل يوضح منحنى فيلبس:

الشكل رقم (3): منحنى فيلبس



المصدر: أسامة بشير الدباغ، (2007) ص 197.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند الارتفاع معدلات البطالة، كما أن منحنى فيلبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدرة بـ 5.5%، وهو المعدل

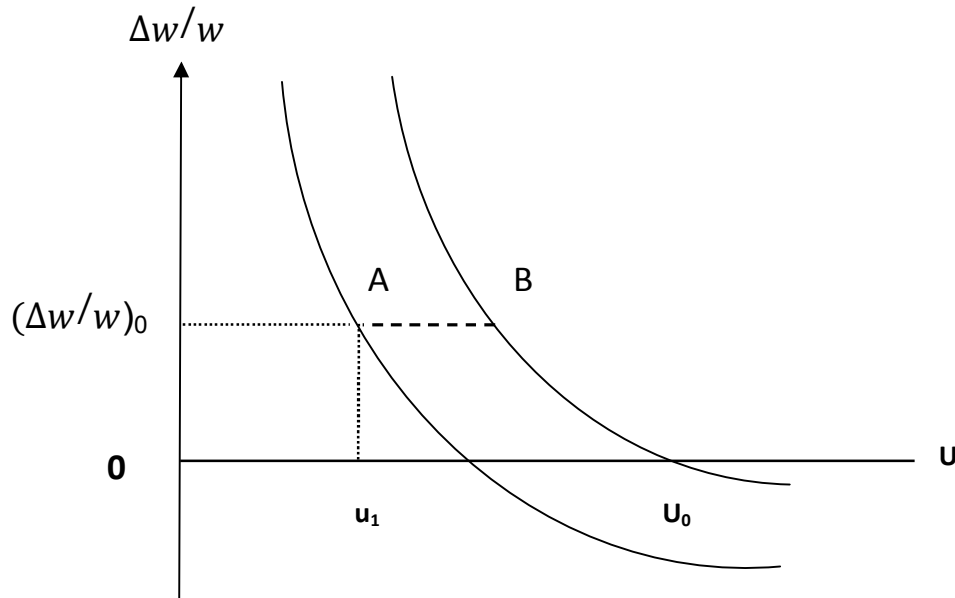
¹ -أسامة بشير الدباغ، (2007)، ص 196.

الذي يضمن استقرار في الأجور الاسمية أي أن ذلك المعدل لا يرافقه زيادة في معدل
الأجور $(dw/w) = 0$

1-3- العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم:

إن العلاقة المستقرة والعكسية ما بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور النقدية، مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية وأمام رغبة في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معا وفي وقت واحد من الواضح أن هذه الرغبة في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معا وفي وقت واحد من الواضح أن هذه الرغبة يستحيل تحقيقها في ظل العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة تستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلى نقل منحنى فيليبس من موقعه بالكامل إلى جهة اليسار كما هو موضح في الرسم:

الشكل رقم(4): السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة وفي معدل التضخم



المصدر: أسامة بشير الدباغ, (2007) ص 198.

مما أ استدعى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان أهمها تقصى العوامل التي أدت في الأصل إلى نشوء هذه العلاقة التبادلية بين معدل تنمو به الأجور النقدية ومعدل البطالة، ولعل

أول وأهم الماولات التي اجتهدت لتدعيم أساس نظري لمنحنى فيلبس كان ما قام به ريتشاد ليبسي في مقاله المشهور الصادر سنة 1960 حيث ربط نظريته الخاصة لسوق العمل بمنحنى فيلبس، فقد بني أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على أساس افتراضين¹:

- وجود علاقة خطية موجبة (طردية)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل §§.
- وجود علاقة سالبة (عكسية) ، وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.

وبعد ذلك قام كل من Samuelsson و Solow بتطوير هذه الفكرة²، وبينما من خلال أبحاثهما أن العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدي وإنما أيضا بين معدل التضخم ومعدل البطالة، تلقت المدرسة الكينزية " منحنى فيلبس " بالترحاب حيث قد هذا المنحنى تفسيرا لمجرى التغير في الأجور النقدية وفي المستوى العام للأسعار (التضخم) لم يكن متوفرا في النموذج الاقتصادي الكلي، حتى ذلك الحين.

وسرعان ما أصبحت علاقة فيلبس علاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيلبس وأصبح إحدى الأدوات التحليلية والمهمة في شرح ورسم أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية وفي اختيار أولويتها دون منازع ولفترة من الزمن.

لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل هذه العالقة واستمراريتها على المدى الطويل. خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في أن واحد وتسمى هذه الحالة بـ "الركود التضخمي".

¹- أسامة بشير الدباغ، (2007)، ص 199.

²- رمزي زكي، (1998)، "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت، ص 362.

1-4- الانتقادات الموجهة لمنحنى فيلبس:

إن كان قد تمتع منحنى فيلبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة ما بين (1959 و 1969) ، فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد التسعينات ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهيـار، بسبب عجز منحنى فيلبس على تفسير حالة الركود التضخمي.

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان" و "أدموند فالبس" إلى تطور نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات "Expectations" عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة وقد مكنت النماذج من إخضاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، التي يقوم عليها منحنى فيلبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على مدى الزمن الطويل¹.

حيث وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فيلبس بأنه مضلل تماما، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى المعدل الأجر الاسمي بدلا من معدل الأجر الحقيقي، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيلبس بالافتراض الكينزي الذي بنص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية.

رفض فريدمان هذا الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع للتغيرات الأسعار وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وكان هذا أهم انتقاد وجهه لفيلبس.

لهذا فإذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيلبس هي²: $w = f(U)$

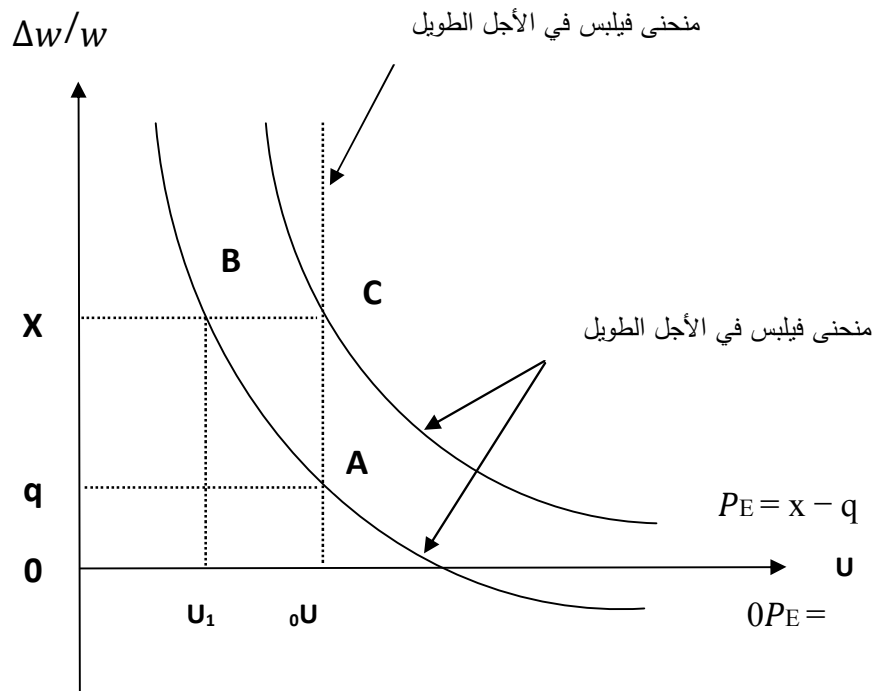
فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي: $w = f(U) + P_E$

¹ - أسامة بشير الدباغ، (2007)، ص 199.

² - رمزي زكي، (1998)، ص 369.

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يعني أن هنالك عدة منحنيات لمنحنى فيلبس. وبحيث تعبر كل منحنى عن التوقعات تضخمية معينة، وكل منحنى يعبر عن أجل قصير معين، حيث منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له التأثير كبير في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية، مما أدى في الأخير بعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخيم في الأجل الطويل.

لقد حاولوا بعض الاقتصاديين إثبات أن منحنى فيلبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل ويمكن شرح وجه نظرهم كما يلي:



المصدر: رمزي زكي، (1998)، ص 371.

يمثل الشكل الموالي منحنى فيلبس في الأجل الطويل، حيث يفترض في البداية أن منحنى فيلبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر ($P_E = 0$) وعند النقطة A، التي تمثل نقطة التوازن.

عند النقطة A لا يوجد مفاجآت تتعلق بجانب العرض والطلب الكليين، كلفة وحدة العمل ثابتة معدل الأجر النقدي والحقيقي يزدادان بنفس معدل زيادة الإنتاجية $0q$ ، معدل البطالة يساوي $0U_0$ وهو المعدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلا مما يعنى عدم أو لا توجد ضغوطات لأعلى أو أسفل على معدل التضخم، ويسميه الاقتصاديون: بـ $NAIRU$

(Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment) .

لنفترض الآن توسعا اقتصاديا قد حدث أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى $0U_1$ مما يدفع رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وتشغيل طاقتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل لأجري النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى $0x$ وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيلبس قصير الأجل لينتقل إلى النقطة جديدة B، وبسبب تزايد الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو لإنتاجية فإنه ذلك يؤدي ارتفاع مستوى العام للأسعار نفترض ارتفاعه بمقدار $(x - p)$ كنسبة مؤوية في السنة، ونجد في هذه الحالة منحنى فيلبس القديم لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة الاقتصاد الوطني.

وحيث تبدأ التوقعات التضخمية الجديد تتكيف مع معدل التضخيم السائد فإن منحنى فيلبس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدث مثل هذه التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فيلبس جديد عند الوضع $PE = x - q$ ، وهولا يمثل وضعاً مستقراً، ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل البطالة الطبيعي فإنه الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من $0x$ ، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغير المعدل المتوقع للتضخم.

ومدام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحنى فيلبس سيواصل تغييره إلى أعلى ولا يمكن الوصول إلى النقطة التوازن على منحنى فيلبس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى مستوى القديم، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار وهو ما توضحه النقطة C، التي تمثل الوضع التوازني الجديد.

وإذا كان المعدل المتوقع للتضخم المتسق مع معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي أعلى من اللازم، فإنه من الممكن في هذه الحالة تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي.

وهكذا يتضح أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وإن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم وهو ما يعني أن منحني فيلبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا، وهو ما يشير إليه الخط العمودي.

2- علاقة البطالة بالنتائج المحلي الإجمالي:

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة:

وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو $\leftarrow$ ارتفاع نسبة التشغيل $\leftarrow$ انخفاض معدل البطالة
ويبدو أن اتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.

2-1- قانون أوكن *la loi d'Okun*

في دراسة تعتبر الأولى من نوعها أستطاع الاقتصادي الأمريكي أرثين أوكن *Arthen Okun*، تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث فجوة الإنتاج هي تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن.

حيث بين في عام 1962 في مقاله المشهور¹، من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين سنة 1947-1960 عن وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجد خلال تلك

¹Okun. A.(1962)," Potential GNP : its measurement and significance", Proceedings of the Business

السنوات أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند استعمال الأعظم لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط في الولايات المتحدة الأمريكية، تتخفف البطالة بنقطة واحدة. وقد أطلق على عدة العلاقة بقانون أكيون *la loi d'Okun*، نسبة إلى اسم مكتشفها¹.

فسر أكيون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين:²

ترتبط الصيغة الأولى التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في معدل نمو الناتج المحلي (ΔY) فوجد أن:

$$\Delta U_t = -0.3 \Delta Y_t + 0.3 + \mu_t$$

والتي تعني أن حتى يستقر معدل البطالة يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

تبين الصيغة الثانية، علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضا فجوة أكيون "gap"، أي:

$$U_t = 0.36 * gap_t + 3.72 + \mu_t$$

الصيغة الرياضية لهاتين العلاقتين، موضحة في العلاقتين التاليتين على النحو التالي:

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta \gamma + \mu$$

$$U - \bar{U} = -\beta(\gamma - \bar{\gamma}) + \mu$$

and Economic statistic Section of the American statistical Association, 98-104, Réédité sur le site de la Cowles Foundation

¹- Gregory. N. M, (2006), p 43

²Durand. J et Huchet. M, (2003), " La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européen s

: Peut-

on parler de convergence des structures? ", Communication, in Journée des l'Association françaises des sciences économiques, Lille 26-27 Mai. p 3.

www.univ-

orleans.fr/deg/GDRecomofi/.../huchetbourdon_birmingham.pdf .(2009/04/29 2222 2222 2222).

حيث تمثل U معدل البطالة الفعلي، $\hat{U}$ معدل البطالة الطبيعي، Y النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $\hat{Y}$ مستواه الممكن، α و β معالم النموذج، μ المتغير العشوائي.

من خلال هذه الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسة لقانون أكيون *la loi d'Okun* وهي¹:

أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة (*Relation décroissante*)، يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع ب 1% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل أكيون (*Le coefficient d'Okun*) الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن (*Croissance potentielle*) على معدل البطالة²، كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن.

وقد تم إجراء العديد من الدراسات حول قانون أكيون كالدراسة التي أنجزت من طرف *O. Blanchard* و *D. Cohen* على المعطيات الأمريكية من سنة 1970-2005، كما بينه الشكل التالي³

¹ Findlay. D. et College. C, (2007), "Guide de l'étudiant en macroéconomie", Pearson Education

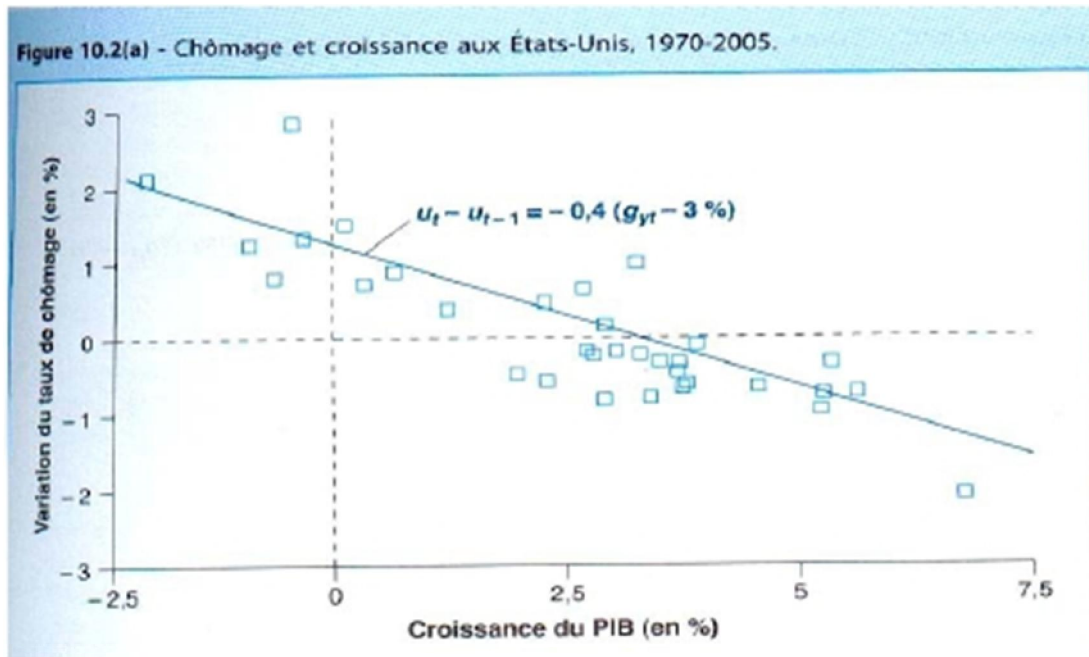
France, 4^{ème} édition, p 109.

² Blanchard. O et Cohen. D, (2007), "Macroéconomie", Pearson Education France,

4^{ème} édition, p221.

³ Blanchard. O et Cohen. D, (2007), p221.

شكل رقم (5): البطالة والنمو الاقتصادي لوم.أ بين 1790-2005



Source : Blanchard et Cohen, (2007), p 221.

حيث وجدت المعادلة انطلاقاً من الصيغة الرياضية التالية $u_t - u_{t-1} = 0,4 (g_{yt} - \overline{g_{yt}})$

كما يلي: $u_t - u_{t-1} = 0,4 (g_{yt} - 3\%)$

يعني ذلك أنه يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي على الأقل 3% من أجل تجنب ارتفاع في معدل البطالة، أما معامل أكيون والذي يساوي 0.4%، فيعني أنه إذا زاد معدل نمو الناتج الحقيقي عن معدل نمو الناتج الكامن بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى تخفيض 0.4% فقط في معدل البطالة.

تختلف طريقة تطبيق أحد الصيغتين على حسب قيم المشاهدات، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث أجريت عدة دراسات حول قانون أكيون وبالذات حول معامل أكيون (le coefficient d'Okun) في عدة دول أين تم إجراء بعض التعديلات على الصيغ السابق ذكرهما تتماشى وطبيعة المشاهدات، بحيث تتضمن نفس مبدأ قانون أكيون.

نجد من بين الباحثين الاقتصاديين: سميث (1975)، جوردون (1984)، كنوسري ستر (1986)، كوفمان (1988)، براشونوني (1993)، فيبر (1995)، موسى (1997)، لبي

(2000)، سيفابو وآل (2004)¹، حيث قاموا باختبار العلاقة بين البطالة والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أجل تقدير معامل أكيون، وذلك في العديد من الدول خلال فترات زمنية معينة.

2-2 - علاقة أكيون المطورة الجديدة *La loi d'Okun augmentée*

حسب الباحثين *Huchet & Durand* في دراستهما الاقتصادية دول أوروبا ما بين 1990-2002 وجدا أن الصيغتين السابق ذكرهما، غير مستقرين ذلك أنهما لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث نفترض العلاقة الأولى تغيرا مستقرا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الاعتبارية الإحصائية، بحيث نفترض العلاقة الأولى تغيرا مستقرا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين نفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون أكيون مقترحة من طرف جوردن *R. J. Gordon* سنة 1984، بحيث يرى أنه بإمكان تقدير الفارق بين البطالة والنواتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة التغير بين البطالة والنواتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في النتائج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل.

¹ Imad. A. Moosa. , (2008), " Economic Growth and unemployment in Arab countries: is Okun's law valid?", International conference on "the unemployment crisis in the Arab Countries", 17-18 March,

Cairo-Egypt, p 4

valid?", International conference on "the unemployment crisis in the Arab Countries", 17-18 March,

Cairo-Egypt, p 4.

2-2-1- التقدير على أساس علاقة جوردن البسيطة

الصيغة البسيطة لعلاقة جوردن¹، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين معدل البطالة الظرفية ومعدل نمو الناتج المحلي الظرفي، كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$U_t^c = \alpha Y_t^c + \beta + \mu_t$$

أين تمثل كل من U_t^c و Y_t^c الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة والفارق بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$U_t^c = \log Y_t - \log Y_t^T \quad \text{et} \quad U_t^c = U_t - U_t^T$$

حيث U_t^T و Y_t^T هما الاتجاه العام لكل من الناتج والبطالة على التوالي.

هذه العلاقة البسيطة لـ Gordon، لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر بين البطالة والناتج المحلي، أي لا تأخذ العلاقة بعين الاعتبار الوقت اللازم لتعديل فيه البطالة مع النمو الاقتصادي.

2-2-2- التقدير على أساس علاقة جوردن المطورة:

كبديل على ذلك تم إدخال متغيرات مفسرة متأخرة زمنياً، تسمح بالحصول على علاقة ديناميكية جديدة، ويمكن تقدير معامل أكيون المطور انطلاقاً من العلاقة المقترحة من طرف جوردون ويتطلب الأمر أولاً القيام بتقدير العلاقة الآتية من أجل قياس الآثار المتأخرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة كالتالي²:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^k b_{t-i} U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^k c_{t-i} Y_{t-i}^c + \mu_t$$

من ثم يتم تقدير أثر التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الظرفي على معدل البطالة الظرفية في المدى الطويل بحساب مرونة التأثير α_{LT} والتي تساوي:

$$\alpha_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^k c_{t-i}}{\sum_{i=1}^k b_{t-i}}$$

يسمح استخدام التأخر بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي μ_t ، أما تحديد عدد التأخر K فيتوقف على طرق الاقتصاد القياسي المعمول بها مثل طرق ($BIC, AIC, Ljung Box$)

¹ Durand. J et Huchet. M, (2003), p 3

² Durand. J et Huchet. M, (2003), p 3

خلاصة:

على العموم فإن الخلاصة التي نخرج بها من هذا الفصل هو أن السلطات الجزائرية تضع الانضمام أولى من أولوياتها في المرحلة القادمة لتطوير اقتصادها، إلا أنها تعارض تقديم المزيد من التنازلات، إذ ليست مستعدة على الأقل في الوقت الراهن للتخلي عن التسعيرة المزدوجة في الأسواق المحلية والدولية، كما لا تريد إقرار نمط آخر لمنظومة الخدمات، تبعا للمصاعب التي تواجهها البلاد جراء تحرير .

تحديث الخدمات. في وقت تعالت الأصوات المعارضة والمنتقدة لما يشهده هذا القطاع المذكور، بحكم ما ينتابه من تقديم بطيء واستمرار ما يلف المصارف المحلية ومحدودية استثماراتها وعوائدها.

دراسة قياسية لمحددات النمو خارج قطاع المحرقات

دراسة قياسية لمحددات النمو

خارج قطاع المحرقات

تمهيد:

خصصنا لهذا الفصل ثلاثة جوانب، حيث نتطرق في الجزء الأول إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2012)، أما الجزء الثاني يتمثل في دراسة تحليلية لبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة، التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ولمعرفة المتغيرات الاقتصادية المفسرة التي تؤثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الدراسة (1990-2012)، نقوم بالتحليل القياسي وهذا ما نتطرق إليه في جانب الثالث. من خلال محاولة بناء من نموذج قياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات المؤثرة خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: دراسة خصائص المتغيرات.

تعتبر هذه المرحلة جد هامة في بناء النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية، وكذا على الاختبارات الإحصائية المناسبة.

المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير. إذ نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

1: اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller) :

نفترض نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (ϕ) .

- $|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.
- $\phi = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
- $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

أ - اختبار ديكي - فولر البسيط (DF - 1979):

يقترح ديكي - فولر اختبار فرضية عدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية عدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر.

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم ϕ نرمز لها $\hat{\phi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\phi}}$ الذي يمثل اختبار *Student*.

إذا كان $t_{\hat{\phi}} > t_{tab}$ نقبل الفرضية الصفرية H_0 أي وجود الجذر الأحادي

(Racine unitaire) و بالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة¹

ب- اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل $AR(p)$:

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2) \quad \text{حيث:}$$

فإذا كان (ϕ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \phi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\phi-1} B^{\phi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \phi X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \phi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \phi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

(1) : Regis Bourboynais, "Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie" 3 eme Edition, DUNOD, Paris.2000.,p231.

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

إن توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

ملاحظة:

قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة.

وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة Correlogramme للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة Les Pics الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية FPAC ودوال الارتباط الذاتي FAC .
- من خلال ملاحظتنا لـ *Corrélogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية FPAC ودوال الارتباط الذاتي FAC تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة ولإثبات وجود جذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي- فولر (DF) البسيط، أو الصاعد (ADF) على مختلف السلاسل.

2: السببية والتكامل المشترك.

قدم تحليل التكامل المشترك Cointégration من طرف Granger سنة 1983 ثم Granger و Engle سنة 1987، واعتبره العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد، له أهمية كبرى في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.

- **السببية:** نظريا إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه مهم أيضا من أجل توضيح العلاقات الاقتصادية. فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياس الاقتصادي حول طبيعة النموذج وطريقة تقديره، هناك جانب آخر مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X، ومتغيرات الجزء المتبقي منه.

أ- سببية قرانجر:

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون X_2 مسبب (دافع) لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج $VAR(p)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_1 وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد، ويرمز له بـ $RVAR$ أي $Restricated VAR$ ، وتحدد درجة التأخير باستعمال VAR .

ويكون لدينا:

$$\diamond X_{2t} \text{ لا تسبب } X_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: } H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

$$\diamond X_{1t} \text{ لا تسبب } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية: } H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} ، و X_{2t} تسبب X_{1t} ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول إرتجاعي Feed back effect

ولإختبار هذه الفرضيات يستعمل إختبار فيشر *Fisher* المتعلق بإنعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد $UVAR$ والنموذج المقيد VAR : نحسب نسبة أعظم احتمال L^* :

$$L^* = (n - c) \times \left(\ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

L^* تتبع قانون x^2 ذو درجة حرية $2p$ بحيث:

$\sum_{RVAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $x_Z^2 > L^*$ (بحيث x_Z^2 هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

3: مفهوم وخصائص التكامل المتزامن.

أ. مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتجديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

• خصائص حول رتبة التكامل.

✓ تكون السلسلة متكاملة من الرتبة "d" ونكتب: $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها "d" مرة لجعلها تستقر، ومنه $a + bx_t \rightarrow I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين¹.
✓ لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d=0" إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

✓ لتكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة "d₂"، ومنه بصفة عامة نكتب:

(1) Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002. p212.

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α, β حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

ب. شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".
2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل.

$$\begin{array}{l} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{array} \quad \text{ليكن:}$$

$$\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \quad \text{مع } d \geq b \geq 0 \quad \text{حيث:}$$

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \quad \text{ونكتب:}$$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégration).

ج. نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

ندرس الحالة التالية: $X_t, Y_t \rightarrow C(1,1)$ و $[\beta_1, -1]$ (حيث $\beta_1 = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$) وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من التعيين، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبير ومعاملات ذات مدلول) تتطلب استقرارية السلاسل في انحدار مباشر لـ: Y_t على X_t لما: $X_t, Y_t \rightarrow C(1,1)$ استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير مجد، لأن العلاقة الموضحة بانحدار Y_t على X_t غير حقيقية وتتجم ببساطة عن علاقة بين الاتجاهين (*Deux Tendances*).

فالمشكل إذا هو جهة إستخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهو الهدف من النموذج (*ECM*)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج ساكن (*Statique*) $\beta_1 \Delta X_t$ ونموذج ديناميكي $\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ويمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$$

ومن خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (*ECM*) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) المدى القصير المعامل β_2 (الذي يجب أن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد (*Force de Rappel*) نحو التوازن في المدى الطويل.

د. التكامل المشترك بين k متغيرة.

إن الدراسات الحالية للاقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيق بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا، وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

1- مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة:

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{it} غير مستقرة ($i=1\dots k$)، مثلاً ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقية خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

إذا كانت البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وشعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي:

$$[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, \dots, -\hat{\beta}_k]$$

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة تفسيرية، أي أن هناك $k+1$ متغيرة فإنه من المحتمل وجود k شعاع إدماج مستقلة خطياً تعبر عن علاقة التكامل المشترك، و عدد أشعة الإدماج تسمى: رتبة التكامل المشترك "*rang de Cointégration*".

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن، أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيداً.

عملياً لإختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الإختبار على $k+1$ متغيرة، بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يمكننا إجراء الإختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

الطلب الثاني - تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين: وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك، وجود عدة أشعة إدماج.

1: طريقة (ENGEL & GRANGER 1987) ذات المرحلتين: تطبق في حالة وجود شعاع إدماج وحيد وتستخدم إذا كان لدينا متغيرين فقط، فإذا كان لدينا مثلاً سلسلتين عن الدخل X والاستهلاك Y لفترة زمنية طويلة، فإن معادلة جرانجر (cointegrating regression) تكون على النحو التالي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \mu_t$$

حيث t دليل الزمن ، μ المتغير العشوائي "البواقي" المطلوب تقديرها ويمكن باستخدام برنامج Eviews6 الحصول على سلسلة البواقي بسهولة بعد تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية

$$\hat{Y}_t = a + bX_t$$

.MCO

وفي الخطوة الثانية نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر على سلسلة البواقي.

$$e_t = Y_t - (a + b X_t)$$

والتحقق من وجود جذر الوحدة بهذه السلسلة فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية نرفض فرض العدم (القائل بوجود جذر الوحدة بسلسلة البواقي) ونقول بان هذه السلسلة ساكنة ومن الرتبة صفر أو $I(0)$ ومن ثم فان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين ويمكن استخدامهما في التقدير.

2- طريقة المعقولية العظمى لجوهانسن (JOHANSEN, 1991) :²

يعانى اختبار التكامل المتساوي لأنجل-جرانجر من العيوب التالية:

✓ يفترض وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة، وهذا غالبا ما لا يكون صحيحا في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات.

✓ يفترض أن أحد المتغيرات فقط يعتبر متغير تابع وباقي المتغيرات تعتبر متغيرات مستقلة أو خارجية.

✓ تتطلب طريقة جرانجر أن تكون العلاقة بين متغيرين فقط وان تكون السلسلتين لفترة زمنية طويلة. ولذلك عندما تكون العلاقة المطلوب تقديرها مكونة من أكثر من متغيرين يفضل إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن حيث يحقق هذا الاختبار ميزة إضافية حتى في حالة متغيرين فقط ألا وهي تحليل اثر التفاعل المتبادل بين المتغيرات. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن (1991) اختبار إحصائيتين وهما الأول: اختبار الأثر (λ trace) حيث يختبر الفرضية ($H_0: r \leq q$)

يعني وجود على الأكثر r شعاع تكامل مشترك ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{\text{trace}}(r) = -T \sum_{i=q+1}^N \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

² د.عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد32، 2007، ص 23. www.drabid.net

والثاني اختبار القيمة المميزة العظمى هو الآخر يهدف إلى تحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، أي اختبار الفرضية الصفرية ($r=q:H_0$) مقابل الفرضية البديلة ($r=q+1:H_0$)، ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_{q+1})$$

المطلب الثالث - تطبيق طريقة نماذج تصحيح الخطأ وتحليل النتائج.

حيث سنتبع المنهجية التالية:³

1: دراسة إستقرارية المتغيرات.

من أجل اختبار إستقرارية السلاسل نطبق اختبار ديكي- فولر (AF) أو ديكي- فولر المدعم (ADF) على مجموع المتغيرات المختارة في دراستنا.

2: تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) .

نقوم بإنشاء نموذج (VAR) قبل كل تحليل حيث نحدد درجة التأخير p المثلى والتي تعطي أصغر القيم للمعايير (AIC)، (SC) و (QH).

3: دراسة التكامل المشترك.

بعد إنشاء نموذج VAR أمثل نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن"، حيث تعطى النتائج مباشرة من خلال برنامج Eviews6 والذي يحسب إحصائية الأثر (la trace) كما يعطي القيمة الذاتية وكذا القيم الحرجة.

4: تقدير وصلاحيّة النموذج VECM.

إذا بينت المرحلة السابقة وجود علاقة تكامل مشترك، في هذه الحالة نحن بصدد دراسة نموذج VECM (أما في الحالة العكسية فالدراسة تتبع نموذج VAR المشار إليه في المرحلة الثانية)، بعد القيام بصلاحيّة النموذج بالاعتماد على الاختبارات المستخدمة: معنوية المعلمات والتحقق من أن البواقي يكونون شوشرة بيضاء (Bruit Blanc) نقوم بتحليل نتائج تفكيك التباين (décomposition de la variance) وكذا دوال نبضات الاستجابة المحصلة انطلاقا من برنامج Eviews8.

³ Sami Lylia, Effet De La Politique Budgétaire Sur L'activité Economique, Mémoire Magister, Inps, Algeria, 2006, P106

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات

من اجل القيام بالدراسة الاقتصادية القياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، سوف يتم التطرق إلى دراسة التطور الكمي للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، و التي تتعلق بعوامل الإنتاج و تطوراتها في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2009 .

المطلب الأول : الناتج الداخلي الخام

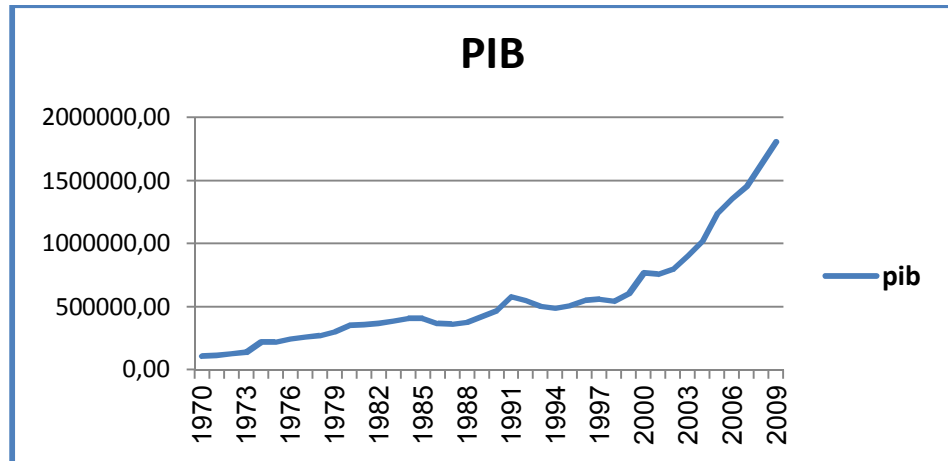
عرف الناتج الداخلي الخام خلال العقود الماضية عدة تغيرات و تقلبات نتجت عن عدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل، وهذا نظرا للحالة التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة ، من الأزمة البترولية سنة 1986 التي عرفت انخفاضا حادا في أسعار البترول، وأزمة الخليج في بداية التسعينات التي نتج عنها ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى الحالة الأمنية للبلاد و الوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة التي ألت إليها، وخلال السنوات الأخيرة سجل معدل النمو معدلات استثنائية مقارنة بالسنوات السابقة .

الجدول رقم (7) :تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2009 الوحدة مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
PIB	110932	111761	131091	139238	217886	222288	246917	261983	272290	301700
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
PIB	350231	359903	367348	390237	407185	407259	368845	361928	380018	422043
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB	470219	580952	549998	505191	489438	508366	549034	561764	544954	607314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB	770750	758091	799783	905416	1023951	1238888	1359578	1451896	1631384	1810872

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية

الشكل رقم(6): التمثيل البياني لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1970 - 2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية

يمكن حساب نسبة النمو السنوية للناتج الداخلي الخام كمايلي:

الجدول رقم(7-1): تطور نسبة النمو السنوية للناتج الداخلي الخام

الوحدة : %

2009-2001	2000-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1970	الفترة
11,4	8,6	0,9	0,8	3,82	11,75	نسبة النمو السنوية

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا، التسلسل التاريخي لتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970 إلى 2009 ، فخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 قدر معدل النمو السنوي بـ 11.75% وهذا نتيجة برنامج استثماري واسع مس تقريرا كل قطاعات النشاط الاقتصادي، لكن خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 عرف معدل النمو السنوي انخفاضا محسوسا ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل أسعارها إلى 14.88 دولار سنة 1986 وكذلك تدهور قيمة الدينار سنة 1987 و التي أدت إلى عجز في المبادلات التجارية الخارجية، وبداية من سنة 1989 دخلت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، حاولت من خلالها تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية ، وما ميز هذه الفترة هو اقتراب الجزائر من المؤسسات المالية الدولية وتم التفاهم حول

برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي حيث حققت خلال الفترة 1990-1994 نسبة تقدر ب 0.9% في المتوسط، ويتضح من خلال هذه النتائج أن انطلاقة حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1999 بعد فترة من الإصلاحات المنتهجة خلال عشرية كاملة، حيث قدر معدل النمو ب 11.4% في المتوسط خلال الفترة 2000-2009 و يعود الفضل في تحقيق هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية في الآونة الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار .

المطلب الثاني: مخزون رأس المال

الطريقة المستعملة من أجل الحصول على سلسلة رأس المال هي عملية الجرد التي تسمح بتعريف مخزون رأس المال لكل فترة كما يلي :

$$K_t = (1 - \delta)K_{t-1} + I_t$$

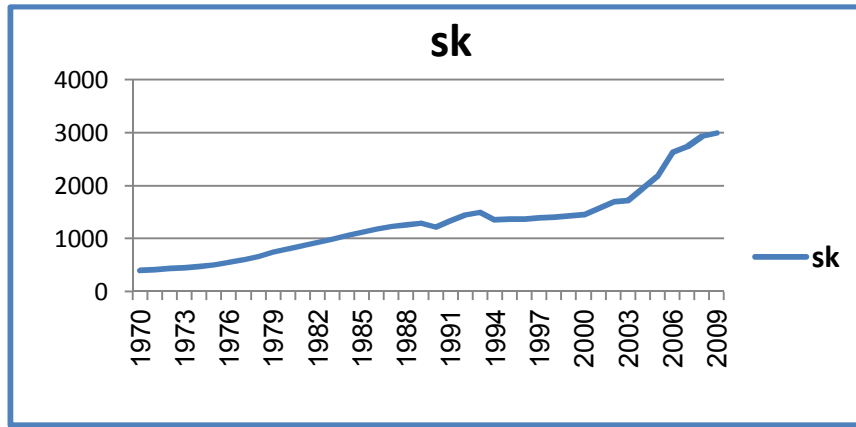
بحيث K تمثل رأس المال في الفترة t ، I_t حجم الاستثمار في الفترة t و δ معدل انخفاض رأس المال إذن مفهوم مخزون رأس المال هو تجميع (تراكم) الاستثمارات للفترات السابقة ناقص كل سنة نسبة ثابتة، δ هذه الطريقة تفترض أن نكون على علم بمخزون رأس المال الأولي ومعدل الانخفاض السنوي δ .

الجدول رقم (8): تطور مخزون رأس المال خلال الفترة 1970-2009 الوحدة 10^9 دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
SK	399,8	414,7	428,6	447,5	472,9	506,7	551,2	605,8	667,9	745,5
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
SK	810,3	871,8	933,2	994,5	1058,8	1123,9	1178,7	1230,8	1262,1	1287,1
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
SK	1215,0	1336,5	1445,5	1499,7	1357,9	1363,8	1371,4	1386,2	1400,4	1424,3
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
SK	1448,7	1566,0	1692,2	1719,8	1946,7	2181,2	2641,1	2741,6	2936,2	2992,5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية

الشكل رقم (7): منحنى بياني يوضح تطور مخزون رأس المال خلال الفترة (1970-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية

الجدول رقم (8-1): تطور نسبة النمو السنوية لمخزون رأس المال للفترة (1970-2009)

الوحدة: %

الفترة	1979-1970	1984-1980	1989-1985	1994-1990	2000-1995	2009-2001
نسبة النمو السنوية	7,13	6,9	3,44	2,8	1,21	8,42

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية.

يتضح من خلال الجدول أن معدلات نمو مخزون رأس المال شهدت ارتفاعا تدريجيا خلال الفترتين 1970-1979 و 1980-1984 حيث حققت معدل نمو متوسط قدر بـ 7.13% و 6.9% على التوالي ، بينما سجل معدل نمو متوسط قدر بـ 3.44% خلال الفترة 1985-1989 ، ويرجع هذا إلى الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط بداية من 1986، و بداية من 1989 سجلت معدلات نمو متفاوتة لمخزون رأس المال، حيث قدر معدل النمو المتوسط بـ 1.21% في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000، و هذا نتيجة توقف نشاط العديد من المؤسسات العمومية و الخاصة عن الإنتاج بسبب الأوضاع الأمنية التي غاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات ، بينما عرفت معدلات النمو في مخزون رأس المال خلال مطلع الألفية الثالثة زيادة نسبية بمعدل متوسط قدر بـ 8.42% للفترة 2001-2009 ، نتيجة

النفقات الاستثمارية التي خصصتها الدولة في إطار تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي .

المطلب الثالث: العمالة

لقد شكلت جهود التشغيل احد الأولويات للسلطة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث اعتمدت إستراتيجية تنمية لتطوير القوى المنتجة في الاقتصاد، وتكثيف الجهود لتخفيف من نسب البطالة ، عن طريق البرامج الاستثمارية و توفير مناصب الشغل.

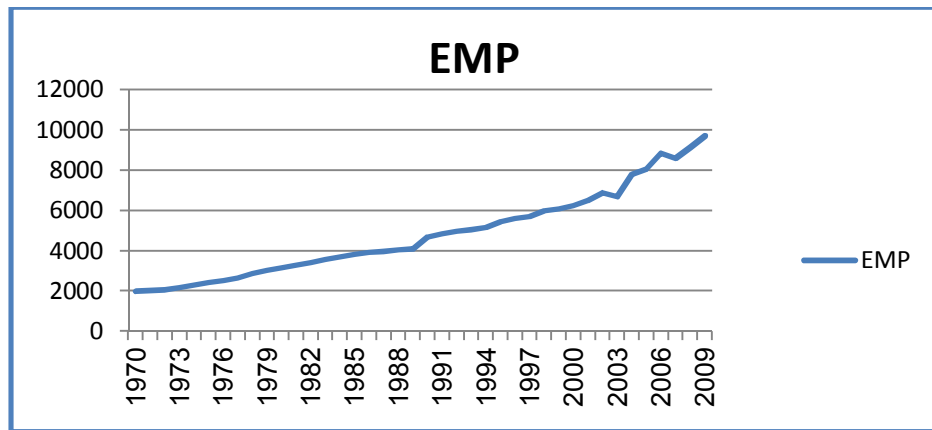
الجدول رقم (9): تطور العمل خلال الفترة 1970-2009

الوحدة 10^3

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
EMPLOI	1980	2008	2053	2182	2293	2437	2514	2650	2859	3023
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
EMPLOI	3158	3284	3425	3577	3715	3840	3914	3941	4039	4095
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
EMPLOI	4695	4852	4974	5042	5154	5436	5602	5710	5993	6073
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
EMPLOI	6240	6494	6890	6696	7798	8045	8869	8594	9146	9723

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك العالمي 2005 والديوان الوطني للإحصاء

الشكل لرقم (8): منحنى بياني يوضح تطور العمالة للفترة (1970-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك العالمي 2005 والديوان الوطني للإحصاء

تطور نسبة النمو السنوية للعمالة

الجدول رقم (9-1) تطور نسبة النمو السنوية للعمالة للفترة (1970-2009)

الوحدة %

الفترة	1979-1970	1984-1980	1989-1985	1994-1990	2000-1995	2009-2001
معدل النمو	4,81	4,14	1,62	1,35	2,79	5,01

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك العالمي 2005 والديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نمو العمالة في الجزائر مر بفترة نشاط خلال المدة الممتدة من 1970-1984 و هذا نتيجة المخططات التنموية المجسدة و المتمثلة في برامج الاستثمارات المعدة سنوات السبعينات و النصف الأول من سنوات الثمانينات.

وتلتها فترة نمو بطيء امتدت من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات 1985-1994 حيث اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط، أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل. بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة. إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر و شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال. وابتداء من سنة 1995 إلى غاية هذه السنوات الأخيرة نجد عودة قوية في هذا الميدان التي اعتمدت فيه الجزائر على وضع برنامج عديدة لترقية الشغل و إنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.

المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج للناتج الداخلي الخام (1990-2012)

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي اقتصادي للناتج الداخلي الخام في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة GDP

أ- المتغير التابع: ويتمثل في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، معتمدين في ذلك على سلسلة زمنية سنوية من 1990 إلى 2012.

ب- المتغيرات المفسرة: بالعودة إلى النظريات المفسرة للناتج الداخلي الخام والدراسات القياسية التي تم التطرق إليها بالإضافة إلى مدى توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بكل متغير فإننا نجدها تركز على المتغيرات المفسرة التالية:

EXPOR: تمثل الصادرات

G: الانفاق العام

IMPORT: الواردات

INV: سعر البترول

المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج المقترح

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة نقوم بتجريب من بين الصيغ الرياضية لمعدلات النموذج نستخدم الصيغة الخطية وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج مقترح على النحو التالي:

✓ **النموذج الأول: النموذج الخطي وصيغته كمايلي:**

$$✓ \quad GDP = \beta_0 + \beta_1 \text{EXPOR} + \beta_2 G + \beta_3 \text{IMPORT} + \beta_4 \text{INV} + u_t$$

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ العشوائي ε_t الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على للناتج الداخلي الخام ويصعب قياسها.

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتقييم النتائج

أولاً: التقدير والتقييم الاقتصادي

يتم تقدير النماذج القياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي ، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير كل من النموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تقدير معادلة الانحدار باستخدام برنامج Eviews.

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 08/25/15 Time: 11:40				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR	8.734621	1.705988	5.119979	0.0001
G	2.61E-13	2.36E-13	1.106701	0.2830
IMPOR	0.131834	4.229882	0.031167	0.9755
INV	1.176658	0.181637	6.478060	0.0000
C	16311.91	10368.82	1.573169	0.1331
R-squared	0.951524	Mean dependent var		88524.96
Adjusted R-squared	0.940751	S.D. dependent var		20362.67
S.E. of regression	4956.485	Akaike info criterion		20.04444
Sum squared resid	4.42E+08	Schwarz criterion		20.29129
Log likelihood	-225.5111	Hannan-Quinn criter.		20.10652
F-statistic	88.32919	Durbin-Watson stat		1.133518
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8

من خلال الجدول رقم نلاحظ مايلي:

$$\text{GDP} = 16311.91 + 8.734621 \text{ EXPOR} + 2.61^E.13 \text{ G} + 0.131834 \text{ IMPOR} + 1.176658 \text{ INV} + u_t$$

$$(1.573) \quad (5.119) \quad (1.106) \quad (0.031) \quad (6.478)$$

$$R^2 = 0.95, \quad \bar{R}^2 = 0.940, \quad F_{cal} = 88.329, \quad D-W = 1.133$$

N=23

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10).

حيث ان:

(): القيم بين قوسين تمثل الإحصائية t

R^2 : معامل التحديد

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية ديرين واطسون

F : إحصائية فيشر

ثانيا: اختبار معالم النموذج.

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج.

✓ بالنسبة للحد الثابت (B_0)، نلاحظ أن إشارته سالبة، هذا يعني أنه وفي حالة انعدام المتغيرات المستقلة فإن قيمة المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) تقدر بـ 16311.91.

✓ بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (الصادرات) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ 8.734621 وحدة

✓ بالنسبة لمعامل الانفاق العام (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (الانفاق العام)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الانفاق العام بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ $2.61^E.13$ وحدة.

بالنسبة لمعامل الواردات (B_3)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (الواردات)، ولاتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المستقل الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ 0.131834

بالنسبة لمعامل سعر البترول (B_3)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (سعر البترول)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المستقل لسعر البترول بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ 1.176658

2- المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-1): يبين المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج.

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	B_0	1.573	2.416	0.1331
EXPOR	B_1	5.119	2.416	0.0001
G	B	1.106	2.416	0.2830
IMBORT	B	0.031	2.416	0.9755
INV	B	6.478	2.416	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج.

من خلال دراستنا للنموذج من الناحية الاقتصادية يتبين لنا أن كل النموذج مقبول من منطلق النظرية الاقتصادية حيث أن كل من المتغيرات المستقلة (الصادرات وسعر البترول الانفاق العام) لهما علاقة طردية مع المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام). أما المتغير (الواردات) فله علاقة طردية مع المتغير التابع وهذا ما لانتص عليه النظرية الاقتصادية. أما من الناحية الإحصائية وبالإعتماد على الجدول رقم فنلاحظ أن كل من المتغيرات المستقلة بما فيها الحد الثابت فكانت كلها ذات معنوية إحصائية إلا العام أكبر من $Prob=0.9755_0.2830$ على التوالي فكان ذو معنوية ضعيفة الواردات والانفاق 0.05 وهذا ما يدفع بنا إلى إعادة التقدير للناتج الداخلي الخام بعد إسقاط متغيرة الواردات والانفاق العام من النموذج لعدم معنويتها.

الجدول رقم (11): يبين تقدير النموذج بعد إسقاط معامل الواردات والانفاق العام باستخدام برنامج

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 08/25/15 Time: 11:35
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR	9.199597	1.401560	6.563826	0.0000
INV	1.303753	0.111704	11.67149	0.0000
C	16254.59	4312.305	3.769350	0.0012
R-squared	0.947859	Mean dependent var		88524.96
Adjusted R-squared	0.942645	S.D. dependent var		20362.67
S.E. of regression	4876.641	Akaike info criterion		19.94341
Sum squared resid	4.76E+08	Schwarz criterion		20.09152
Log likelihood	-226.3492	Hannan-Quinn criter.		19.98066
F-statistic	181.7876	Durbin-Watson stat		0.947131
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج

ومن الجدول رقم (11-1) كانت نتائج تقدير النموذج للناتج الداخلي الخام على النحو التالي:

$$GDB = 16254.59 + 9.199597 \text{ EXPOR}_t + 1.303753 \text{ INV}_t + u_t$$

$$(4312.305) \quad (1.401560) \quad (0.111704)$$

$$R^2 = 0.947, \bar{R}^2 = 0.942, F_{cal} = 181.787, D-W = 0.94$$

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (11).

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

✓ بالنسبة لمعامل الصادرات (B_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (الصادرات)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 9.199597 وحدة.

✓ بالنسبة لمعامل سعر البترول (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (سعر البترول)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر البترول بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 1.303753 وحدة.

✓ بالنسبة للحد الثابت (B_0)، نلاحظ أن إشارته موجبة، هذا يعني أنه وفي حالة انعدام المتغيرات المستقلة فإن قيمة المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) تقدر بـ 16254.59

تستخدم إحصائية ستودنت المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدر على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_5 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_5 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت لمعالم لنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعاملات المقدرة الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية 5% وبدرجة

$$T_{n-k}^{\alpha} = 1.706 \text{ وتساوي } (n-k) \text{ حرية}$$

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	B_0	3.769	2.416	0.0000
EXPOR	B_1	6.563	2.416	0.0000
INV	B	11.671	2.416	0.0012

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول نلاحظ ماييلي:

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أنه: $T_{cal} > T_{tab}$ وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (H_0) معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob = 00.000$.

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الصادرات (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوي $Prob = 0.0001$ أقل من 0.05 وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (B_1) معنوي، ومنه يمكن القول أن الصادرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن متغير الصادرات يؤثر في المتغير التابع الناتج الداخلي الخام

✓ بالنسبة لمعامل المتغير سعر البترول (B_2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوي $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (B_2) معنوي ومنه يمكن القول أن متغير سعر البترول له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن متغير سعر البترول يؤثر في المتغير التابع الناتج الداخلي الخام

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر المتحصل عليها من الجدول رقم (3-6).

معامل التحديد R^2

أن قيمة معامل التحديد محصورة بين $0 < R^2 < 1$ وكلما كانت قيمته أقرب من الواحد كلما كانت أحسن. لدينا من الجدول أن قيمة $R^2 = 0.947$ وهي قريبة من الواحد مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) مفسر بما نسبته 94.7% من التغير في المتغيرات المستقلة (الصادرات وسعر البترول)

اختبار فيشر F

ويهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

ولاختبار الفرضيتين لابد من استخراج القيمة الجدولية F_{cal} وذلك عند مستوى معنوية 5% كما هو مبين كالتالي: F_{n-k-1}^k

$$F_{n-k-1}^k = F_{23-2-1}^2 = F_{26}^2 = 3.37 \text{ الجدولية}$$

يتم مقارنة قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ $F_{cal} = 89.587$ مع القيمة المجدولة F_{tab} حيث نجد أن $F_{tab} = 3.37 < F_{cal} = 89.587$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم صلاحية النموذج وانعدام المتغيرات المستقلة ما عدا الثابت ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج صالح وله معنوية ككل وعدم مساواة المتغيرات المستقلة للصفر.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدّر نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة (سعر البترول والصادرات) لها معنوية اقتصادية وإحصائية وأن معامل التحديد في مستواه المطلوب وهو مرتفع كذلك إحصائية فيشر لها معنوية ومنه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج المقدّر.

بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية والتأكد من معنويته على هذا المستوى من الاختبارات سنقوم بالاختباره من الناحية القياسية لمعرفة ما إذا كان لا يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي ولمعرفة ذلك لابد من التطرق إلى الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

وهنا سوف نقوم باختبار النموذج المقدر للكشف عن ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك باستخدام اختبار درين واتسون وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: P \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

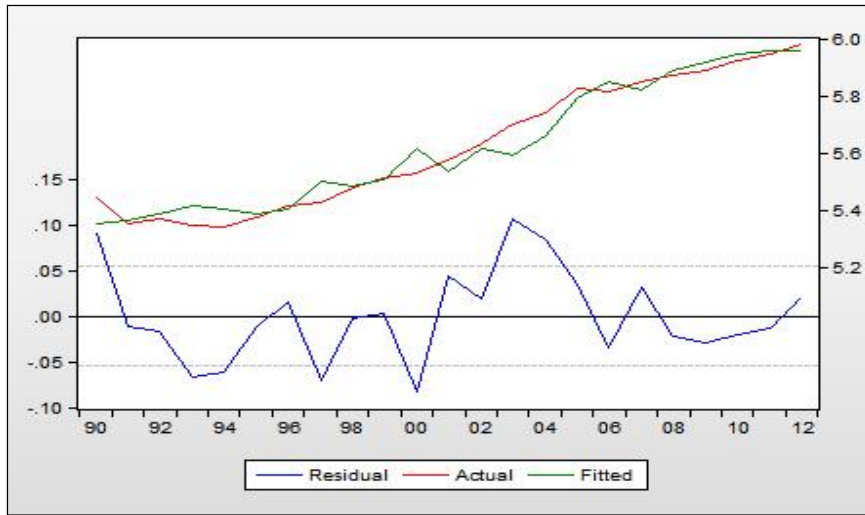
ولاختبار الفرضيات السابقة الذكر لابد من استخراج قيمة المجدولة ومقارنتها بالقيمة المحسوبة حيث نجد قيم كل من على التوالي واللذان تحددان مناطق الرفض والقبول ما بين القيمتين 4 و 0

الشكل رقم (09): يوضح مناطق القبول والرفض لدارين واتسون.



من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة دارين واتسون المحسوبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

الشكل رقم (10) القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج

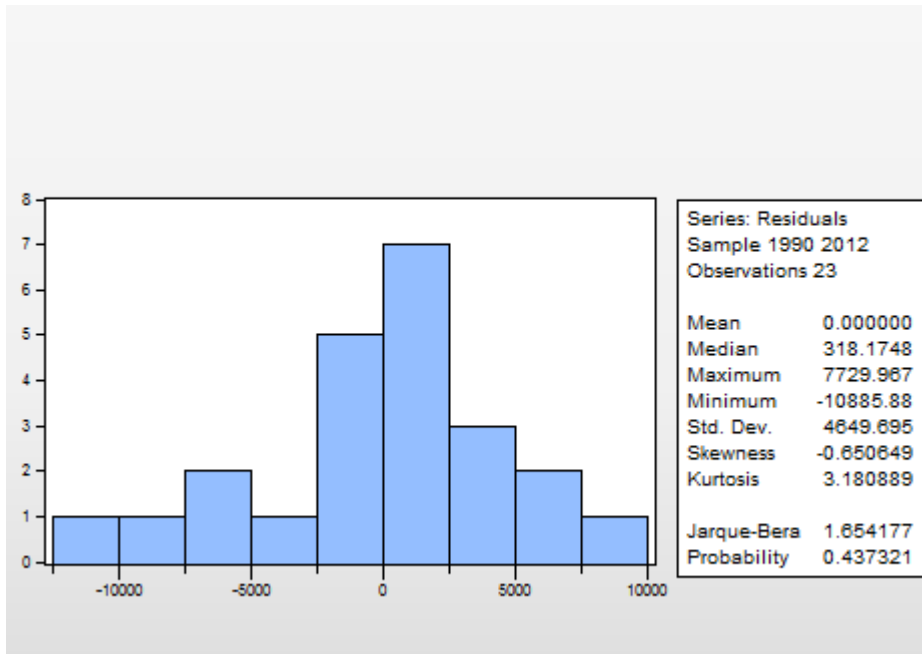
Eviews 8

حيث يلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج

1- اختبار التوزيع الطبيعي:

نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر والتي يمكن أن نوضحها بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews 8 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

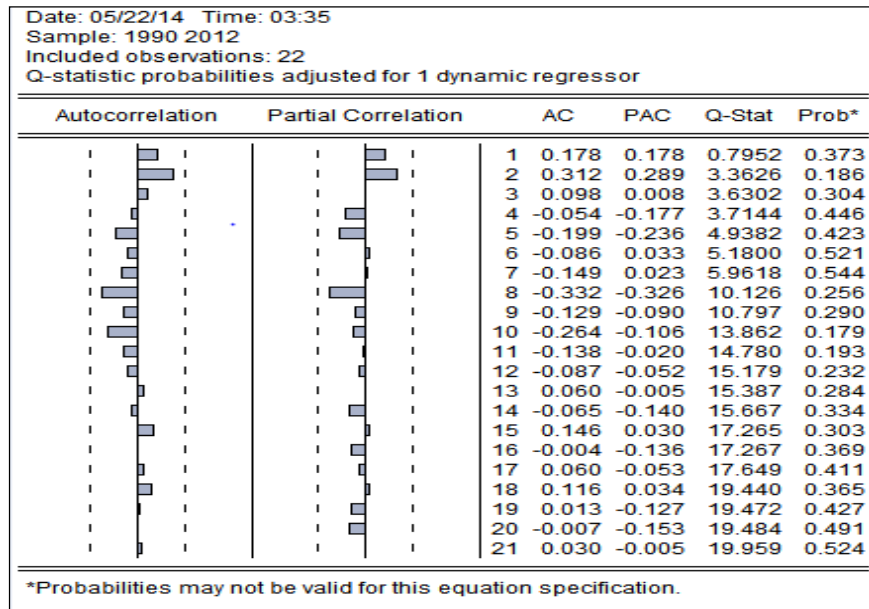
من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول ومن أجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة إحصائية Jarque-Bera بقيمة إحصائية كاي مربع (χ^2)، حيث كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير

لدينا قيمة كاي مربع تساوي $\chi^2_{0.05}(2) = 5.991$ وهي أكبر من إحصائية Jarque-Bera (1.664) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن الباقي لها توزيع طبيعي عند مستوى معنوية مقدر بـ 5%.

2- قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة:

لاختبار استقرارية النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(12): يبين دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للنموذج



حيث نلاحظ من خلال الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لبواقي النموذج المقدر للناتج الداخلي الخام ، أن جميع الاعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر.

خلاصة الفصل:

تناولنا في بداية هذا الفصل مدخلا إلى وضعية النمو الاقتصادي في جزائر خلال فترة الدراسة ومراحل تطوره وأهم القطاعات المساهمة فيه، ورأينا قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا كان من الفترة 2000 و 2001 أما الفترة من 2010 إلى 2012 تراجع وبرز قطاع المحروقات.

وبالنسبة للمتغيرات المؤثر في النمو الاقتصادي قمنا بدراسة تحليلية حول أثر هذه المتغيرات المفسرة على معدل النمو الاقتصادي، وبناء نموذج قياسي يحدد أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وذلك باعتمادنا على نموذج الإنحدار المتعدد

الحقنا عمه
اللعنا عمه
الحقنا عمه
اللعنا عمه

الخاتمة العامة:

من خلال تناولنا لهذا البحث حاولنا اعطاء لمحة عن مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بتطرق إلى مختلف المفاهيم التي تكلمت عن هذا النمو الاقتصادي، وحسب مات طرقتنا إليه، فإننا نجد الجزائر تكون من ضمن النوع الثاني من النمو الاقتصادي ، وهو النمو العابر الذي يفتقد إلى الثبات و الديمومة، وهذه نظرا لاعتمادها على الايرادات النفطية، حيث تمثل حوالي 98% من موارد الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي خاض لتقلبات أسعار النفط، إلا أن الفترة تطبق برنامجي دعم النمو الاقتصادي وتوظيف النمو شهدت تطور قطاع خارج المحروقات وزيادة قدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي، خاصة قطاع البناء و الأشغال العمومية .

ولمعرفة المتغيرات التي كان لها تأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، قمنا بتحديد EVIEWS8 بعض المتغيرات التي نرى أن لها علاقة بالناتج المحلي، وذلك باعتماد على برنامج بتطبيق طريقة الانحدار المتعدد واختيار الصيغة الخطية وكانت النتائج على النحو التالي:

نتائج البحث:

النتائج النظرية:

1/ وجود تباين في قياس النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى اختلاف الوضعية الاقتصادية لكل بلد و المكان والزمان.

2/ ظهور ثلاثة أنواع لنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي، النمو العابر، النمو المخطط.

3/ اختلاف استراتيجيات النمو الاقتصادي فهناك من يدعوا إلى نمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة وهناك من يدعوا إلى نمو بعض القطاعات التي لها القدرة على خلق قيمة مضافة.

4/ مراعاة التبدلات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وهذا للحفاظ على تحقيق معدلات نمو ايجابية.

5/ وجود تباين في نماذج النمو الاقتصادي، من خلال اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين حول بلوغ هدف تحقيق النمو الاقتصادي.

النتائج التطبيقية:

1/ حقق معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-1994)، تذبذبات بين إيجاب وسالب، وهذا يعود إلى تراجع أسعار البترول، تدهور الأوضاع الأمنية والظروف الأمنية.

2/ شهدت الفترة (2001-2012)، تنفيذ 3 برامج تنموية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، برنامج التكميلي، مما لها تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي،

3/ وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية، حيث يكون اتجاه العلاقات كما يلي:

- النمو الاقتصادي الصادرات علاقة موجبة.
- النمو الاقتصادي الواردات علاقة عكسية .
- النمو الاقتصادي سعر البترول علاقة طردية.
- النمو الاقتصادي الانفاق العام علاقة طردية

اختبار الفرضيات:

- النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد خلال الفترة (1990-2012)، بالمتغيرات التالية:
- الإنفاق العام، والنواتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة واحدة، بينما لم تعطي بقية المتغيرات النتائج المرغوب فيها النموذج النمو الاقتصادي.
- يتحقق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق سياسة اقتصادية رشيدة وهذا متمثل في تنفيذ ثلاثة برامج تنموية من شأنها أن ترفع من النمو الاقتصادي.

اقتراحات:

- وبعد الانتهاء من دراسة هذا الموضوع ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها ملائمة للمحافظة، على مستويات النمو الاقتصادي في الوقت الحالي وفي المستقبل وهي كالآتي:
- منح أهمية لقطاع خارج المحروقات في ظل محدودية الموارد الطبيعية.
- فتح المجال للمستثمرين الأجانب في القطاع العام والخاص.
- توفير البيانات والإحصائيات الدقيقة عن وضعية الاقتصاد الوطني، وهذا لضمان تحليل واقعي.
- العمل على التحكم في المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق النماذج التي تم التطرق إليها.

وفي الاخير قمنا من خلال البحث بناء نموذج قياسي لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي كان لها تأثير على النمو الاقتصادي، وهذا بعد القيام بتحليل لواقع هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2012، إلا أنه يبقى هذا الجهد دائما قابل للنقد ، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه أن يفتح آفاق بحث أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ

سورة التين

المراجع باللغة العربية:كتب:

1. جمال عمورة، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة، منتدى التمويل الإسلامي، جانفي 2010.
2. رمزي زكي، (1998)، "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت.
3. روبرت صولو، ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو ، بالإتفاق مع دار النشر أكسفورد، الطبعة الثانية، 2000.
4. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999.
5. عطية عبد الواحد وآخرون ؛ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . التوزيع العادل للدخل الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 .
6. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.
7. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، 1999.
8. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2000.
9. هوشيار معروف، ، تحليل الاقتصاد الكلي،" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى(2005).
10. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، الجزائر 2009.
11. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج الاقتصادية، بيروت 2010.

مذكرات وأطروحات:

1. أحمين شقير، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل، حالة الجزائر مذكرة المجاستر غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.
2. بن جلول خالد" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 جامعة بن يوسف بن خدة" قسم العلوم الاقتصادية.

3. بنابي فتحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
4. رتيعة محمد" السياسة الجبائية ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي " دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، فرع الطرق الكمية ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء .
5. عبد الحكيم سعيح "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001 .
6. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 2003.
7. محفوظ مراد، عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001، الجزائر.
8. مصطفى بن ساحة "تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي، غرداية، 2010/2011.

ملتقيات ومجلات:

1. إحدادان توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.
2. بن بوزيان محمد وأخرون، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008.
3. حامد نوالدين، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية-حالة الجزائر - عنوان الملتقى وتاريخه مجهول، جامعة محمد خيضر - بسكرة-.
4. د.عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32.
5. الطيب لوح، تقيم أجهزة ترقية التشغيل وتسير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العملي والتشغيل وضمان الاجتماعي، الجزائر، 2010.
6. عبد الخالق بوعتروس، الانعكسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية، حالة الجزائر، عنوان الملتقى وتاريخه مجهول، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر.
7. منصور الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر، عنوان ملتقى مجهول، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.

8. نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر - الإجراءات والنتائج - الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2008.

مجالس والجريدة الرسمية ومراسيم:

1. أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس 2006.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 24 ماي 2010

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جانفي 2010

4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002.

5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004.

8. المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق ل 26 مايو.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. And Economic Statistic Section Of The American Statistical Association, 98-104, Réédité Sur Le Site De
2. Blanchard. O Et Cohen. D, (2007), " Macroéconomie", Pearson Education France, 4^{ème} Edition.
3. CNES, Rapport Sur Les Systèmes Des Relations De Travail Dans Le Contexte De L'ajustement Structurel, Alger, Avril 1998.
4. CNES. Projet De Rapport Sur La Situation Economique 2^{ème} Semestre 1998. Mai 1999.
5. Durand. J Et Huchet. M, (2003), " La Loi d'Okun Comme Indicateur De Dispersion Des Pays Européens
6. Findlay. D. Et College. C, (2007), "Guide De L'étudiant En Macroéconomie", Pearson Education
7. Françaises Des Sciences Economiques, Lille 26-27 Mai.
8. La Cowles Foundation
9. Imad. A. Moosa. , (2008), " Economic Growth And Unemployment In Arab Countries: Is Okun's Law
10. Valid?", International Conference On "The Unemployment Crisis In The Arab Countries", 17-18 March,

11. Medjkoun Mohamed, **Ajustement Structurel Emploi Et Chômage En Algérie**, Les Cahiers Du Créad, N°46/47, 1998-1999.
12. Regis Bourboynais, "Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie" 3 Eme Edition, DUNOD, Paris.2000.
13. Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999.
14. Sami Lylia, Effet De La Politique Budgétaire Sur L'activité Economique, Mémoire Magister, Inps, Algeria, 2006,
15. Sandrine Lardic, Valérie Mignon Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomique Et Financières Economica. Paris 2002.

المواقع الإلكترونية:

1. المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

2. 2007. www.drabid.net.

3. 4^{Eme} Edition . Http://Www.Cnac.Dzdefault.Aspxid=250 France,